



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".... خاصة بالإعضاء.

العدد العاشر السنة السابعة والعشرون مايو (النصف الثاني) ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

السياسة الأمريكية وغنائم ما بعد الحرب

وموريا. واتخذت قرارات من شأنها اعطاء كل من مصر وسوريا دورا هاما في تحقيق امن الخليج عبر تواجد قواتهما المسلحة. ولكن هذه الغنائم التي قام العرب بتوزيعها على انفسهم خروجا على المخطط الأمريكي لم تلبث ان تبخرت نتيجة تعارضها مع مصالح امريكا.. وكانت النتيجة ان قامت امريكا واعتمادا على ما طلبته من عملاتها في الكويت بالتشبث ببقاء قوات امريكية في المنطقة وبالتعبير عن عدم رغبتهم ببقاء قوات مصرية او سورية.

وهكذا، فانه بالنسبة لموضوع التحدي الاساسي الاول. كانت الغنائم كالتالي: احتلال امريكي "شرعي" للخليج وخفي حنين لجيوش مصر وسوريا.

اما بالنسبة للتحدي الثاني وهو المتعلق بالتحرك للسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها، فقد جاء موضوع متابعة متداخلا مع التحدي الثالث المتعلق بالعمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار، ويبدو ان تحركات بيكر وجدت ان سياسة المسارين المتوازيين في موضوع العلاقات الاسرائيلية العربية من جهة والعلاقات الاسرائيلية الفلسطينية من جهة اخرى يمكن ان تشكل في نفس الوقت مسارين لمعالجة قضايا التسليح من جهة وثم قضايا السلام وقرارات ٢٤٢،

النتيجة ص ٢٢

في اللحظة التي وقف فيها الرئيس الامريكي جورج بوش امام الكونغرس اعلان انتهاء الحرب في الخليج، بدأت الاطراف المشاركة في الحلف الثلاثيني العدواني على العراق حساب حصتها من الغنائم. وكان بوش قد حدد جدول اعمال مرحلة ما بعد الحرب واولويات التعامل مع القضايا بحيث تصل الغنائم الى مستحقها في الوقت المناسب. ونظرة سريعة على التسلسل الذي طرح فيه بوش القضايا التي وصفها بانها اربعة تحديات اساسية توحى باولوية اهتمامات الادارة الامريكية. وهي كما يلي:

اولا: الترتيبات الامنية المشتركة في المنطقة.
ثانيا: التحرك للسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها.
ثالثا: العمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط.

رابعا: التنمية الاقتصادية من اجل السلام والتقدم.
وبالنسبة للتحدي الاول فانه يقصد منطقة الخليج وقد اكد على ذلك بقوله "ليكن واضحا. ان مصالحنا القومية الحيوية انما تعتمد على خليج مستقر وآمن".

وقد حاولت كل من مصر وسوريا لعب دور اقليمي في موضوع امن الخليج، وتم عقد مؤتمر في دمشق شاركت فيه دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب كل من مصر

المتابعة التنظيمية

ان المتابعة التنظيمية هي مبدأ وضرورة من ضرورات ومبادئ العمل التنظيمي، فبدون المتابعة لا يمكن تنفيذ القرارات تنفيذا صحيحا وكاملا ولا يمكن مراقبة التنفيذ ولا يمكن جني الثمار الصحيحة للتنفيذ. اذن ان من شأن المتابعة تحقيق التنفيذ والمراقبة والبناء على التنفيذ او الانطلاق منه باتجاه الخطوة التالية.

وتدل المتابعة التنظيمية على حيوية ونشاط وجدية الأطر او المسؤولين والكوادر، كما انها تدل على وجود البرامج والآراء. فلا يمكن ان تكون هناك اراء بدون برامج تنعكس فيها ولا يمكن تحقيق البرامج بدون متابعة.

وتقتضي المتابعة دائما توفر آليات التنفيذ والمتابعة في آن واحد، حيث لا يمكن تنفيذ القرارات بدون الآليات القادرة وبدون الديناميكية الفعالة، وعليه فان اول أمر يجب ان يتم توفيره قبل البدء بآلية متابعة هو آلية التنفيذ وآلية المتابعة.

ولعل هذه الآلية تقتضي اول ما تقتضي اسناد المسؤوليات للأطر والافراد او اللجان لكي تتكلف بالمهام المحددة وفقا للخطوات المحددة حسب الخطط او البرامج، فمن الواجب لاي برنامج او اية خطة مراد تنفيذها ان يبلور في خطوات عمل قابلة للتنفيذ، فالبرامج غير المحددة هي برامج عمومية وعلامية في آن واحد، تعبر عن الاماني والرغبات ولا تعكس الارادات او الامكانيات للتنفيذ. اذن يجب ان يتوفر لكل برنامج او خطة جدولة زمنية لخطوات تنفيذية، ونتائج نوعية لكل خطوة، وان يبنى على اساس امكانية التنفيذ، وان تكون هناك آلية التنفيذ.

وبدون هذا لا معنى لأخذ القرارات لأنها تكون مجرد قرارات في الهواء لا تنفذ وتُمنس مصداقية وهيبة الهيئات او الأطر التي اتخذتها.

ان بناء الهيئات وتربية الكوادر والاعضاء على أساس اعتياد المتابعة والدقة في القيام بها وبمهامها امر في غاية الأهمية، حيث لا ينبغي ان تضعف امكانيات التنفيذ السانحة والمفيدة للبرامج بسبب الكسل او عدم الوضوح او الحيرة في كيفية القيام بالواجبات او اللامبالاة وعدم الجدية.

فكثير من الافراد او الأطر لا تنقصهم الكفاءات النظرية ولكن التمرس في الخبرات والجدية لديهم لا تصل الى الحد الكافي لأن يقوموا بكامل مسؤولياتهم وواجباتهم مما يؤدي الى ضياع المهام والبرامج والفشل في تحمل المسؤوليات.

ومما لا شك فيه انه لا يجوز ان تلقى الأوامر والتعليمات للأفراد والاعضاء ويتركوا وشأنهم ذلك ان الكثير منهم سوف يعتاد طي تلك الأوامر والتعليمات في ملفات للنسيان، وانعدام المتابعة يؤمن لهم انعدام المسائلة او المحاسبة، فتضعف المسؤوليات ولا يتم التفريق بين الكفاء وغير الكفاء او بين المتابع وغير المتابع.

ومن الطبيعي ان التربية على المتابعة وضرورات القيام بالواجبات تعني ايضا انه لا يجوز للأفراد والاعضاء الذين يتلقون التعليمات والأوامر ان لا يأخذونها بمحمل الجدية وضرورات البدء الفوري والعمل لتنفيذها، ولا يجوز ايضا ان تعطى لهم تعليمات لا يعرفون كيف ينفذونها او خارج امكانياتهم للتنفيذ.

وهذا يحتاج دائما الى الانتباه لمبدأ التربية او البناء

على أساس المتابعة، وزيادة الخبرات والتمرس من خلال المواظبة على العمل الممنهج لتنفيذ الخطط او القرارات.

ومن ناحية اخرى فقد ذكرنا ان اول شرط من شروط تأمين المتابعة الصحيحة هو وضع آليات تنفيذ القرارات، أما الشرط الثاني فهو عدم نسيان القرارات المتخذة وطبيها، حيث يجب ان تعود الأطر للقرارات السابقة وتراجع ماذا تم بشأنها وما الذي تم تنفيذه وما الذي لم يتم تنفيذه ولماذا، بشكل دوري وضمن مواظبة دورية، وعليه على كل اطار وفي كل جلسة من جلساته ان يتلو قراراته السابقة لكي يستثمر ما تم تنفيذه ويراجع ما لم يتم تنفيذه ويعطي التعليمات الجديدة التي تؤمن التنفيذ او يناقش الأسباب المانعة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وهنا عليه ان يكون جريئا وحازما في المحاسبة او ابداء التوجيهات او التدخل المباشر اذا اقتضى الأمر.

أما الشرط الثالث فهو وجوب توفير آلية مراقبة التنفيذ وتوجيهه، حيث ان المراقبة الدائمة للتنفيذ تؤدي الى دفع العمل حيث يصادف الفشل، وبالتالي الحفاظ على وقته، كما تؤدي الى التدخل في اللحظات المناسبة لتصحيح المسار اذا اقتضى ذلك او معالجة العوائق والمستجدات وهو ما يؤدي الى عدم تراكم العقبات او الى اتخاذ المجريات الخاطئة.

ان من واجب املاء سر الأطر او اللجان التنفيذية والهيئات القيادية ان تقوم بمهمة المراقبة الدائمة واليومية ضمن اعمالها للمتابعة الدورية بحيث لا تنسى القرارات او الواجبات التي كلفت بها ولا تترك الأمر للصدف او للانتظار.

أما الشرط الرابع فهو ضرورة التوجيه والمحاسبة على اخطاء التنفيذ وتقصيراته حتى اذا اقتضى الأمر ضرورة المعاقبة او التنحية عن المسؤوليات او ايجاد الهيئات البديلة والمساعدة فيجب عدم التردد، لأن التردد يفقد الحزم المطلوب ولا ينم عن الجدية او قوة الارادة والقيادة ولا يجب التردد او عدم الحزم في تحديد المسؤولية عن التقصير حتى حيال الأطر العليا او القادة المتنفذين في العمل، لأن هذا التردد يلغي اطر صاحبة

الاختصاص ويضعفها ويهملها ويجعلها مجوفة وشكلية. ويبقى الشرط الخامس او الركن الخامس من أركان المتابعة التنظيمية وهو ضرورة جني النتائج حيث تحقق الانجاز والاستفادة من الثمار وحصادها اولا بأول ووضعها للبناء عليها في سياق الخطة والانطلاق للخطوة التالية، وقد يصادف ان لا يتم البناء على النتائج او جني ثمار التنفيذ مما يؤدي الى ضياع تلك النتائج وذهاب الجهود والامكانيات سدى.

ومما لا شك فيه انه لكي يتم تأمين هذه الشروط ولكي يتم تحقيق المتابعة السليمة فان على هذه المتابعة ان تتخذ عبر :

اولا : ديمومة الاجتماعات الدورية وديمومة الشام الأطر في مواعيدها، لان تخييب الاجتماعات يؤدي الى تخييب المتابعة ويؤدي الى ضياع الخطط وبالتالي يعطل البناء وتبيد الاجواء الايجابية لتحل محلها اجواء السلبات وظواهرها.

ان عقد الاجتماعات بانتظام لا يسمح بتراكم السلبات اما تخييب الاجتماعات فهو يشل فاعلية الأطر ويضعف دورها ويؤدي الى تراكم السلبات في العمل وفي العلاقات وفي النزعات الخاطئة.

ثانيا : رفع التقارير الدائمة عن العمل ومراحلها واصل، وعندما تكون هيئات التنفيذ مضطرة لان ترفع تقاريرها عن العمل فهي مضطرة للمتابعة تلقائيا.

ولا يجوز ان تقدم التقارير الشكلية او العمومية او الفارغة من المحتوى، لذلك يجب مناقشة التقارير بدقة وبدون ضغط الوقت او الظروف، لأن المناقشة الدقيقة لا تسمح بالتقارير المعدة على عجل او الوهمية او غير المسؤولة.

اذن يجب اعداد التقارير اعدادا سليما من جهة، ويجب ان تناقش مناقشة وافية من جهة اخرى، ويجب ان يتم اتخاذ القرارات او المحاسبة او التوجيهات بشأنها وبشأن مضامينها اولا بأول من جهة ثالثة.

ثالثا : الزيارات والتفقدات الميدانية حيث يمكن

تعميم صادر عن

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

في دورته العادية المنعقدة في الفترة ما بين ١٩٩١/٥/١٢-٨ "دورة الشهيد القائد الرمز ابو اياد والقائد الرمز ابو الهول" انتخب المجلس الثوري حسب الفقرة (ز) من المادة (٥٠) من النظام الاساسي اعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية.

وكان المجلس قد اتخذ قرارا قبل ذلك بتحديد عدد اعضاء اللجنة المنتخبين من بين اعضاء وهم ستة اعضاء اضافة الى رئيس اللجنة.

كما اتخذ المجلس قرارا باحالة مشروع النظام الداخلي المعد، والخاص بلجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية الى اللجنة المركزية، ولجنة الانظمة واللوائح المنبثقة عن المجلس بقرار سابق، ومنحهما صلاحية اقرار هذا النظام نيابة عنه خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ بدء اعمال الدورة المذكورة.

ولقد اعتبر انتخاب اللجنة في هذه الدورة انجازا هاما على طريق تطوير بناء الحركة وتعزيز وحدتها الداخلية ورص صفوفها.

وفي ضوء الصلاحيات التي ستقر وفق ما سبق ستعمل اللجنة على مباشرة اعمالها ومهامها، والاضطلاع بمسؤولياتها للقيام بالواجبات التي تحتتمها مصلحة الحركة ونظامها الاساسي. وعندئذ سيكون بمقدور اعضاء الحركة وكوادرها ان يتقدموا بشكاواهم وتظلماتهم ومشاكلهم ومشروعية ملاحظاتهم الى لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بعد ان يكونوا قد استنفذوا فرص ايجاد الحلول لها عبر اطرحهم ومؤسساتهم التنظيمية والحركية كشرط لازم للنظر فيها.

وسوف تعمل اللجنة في وقت لاحق على اصدار تعميم آخر يتضمن شرحا كاملا عن طبيعة مهامها واساليب عملها وعلاقتها مع الاجهزة والمؤسسات الحركية.

وثورة حتى النصر

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

الانتفاضة بين الواقع والافق

المفارقات المضحكة، على حقيقة الموقف الاميركي انه وفي اليوم الذي وافقت فيه اميركا على ادانة ابعاد "اسرائيل" لاربعة فلسطينيين عبر قرار مجلس الامن، انه في ذلك الوقت تماما كانت اميركا "نفسها" تشارك بنقل الفلاشا الى الكيان الصهيوني، حقا اي مفارقة تلك؟! ويكاد يجمع أغلب المتفائلين على ان محصلة الحركة الاميركية الاسرائيلية لن يكون ناتجها السياسي اكثر من نظام حكم ذاتي "محسن" بما يعني انه لا تقدم على الاطلاق في حل جوهر ازمات المنطقة.

اما في الملفات الاخرى، فالامر سيان او اكثر تعقيدا، فاميركا التي ارادت بحرب الخليج تتوحيج زعامتها المطلقة، كادت تنسى امرين هامين، الامر الاول: انها دخلت هذه المعركة وهي ليست في سن اندفاع الشباب بدلالة ازمته الاقتصادية والمالية وهما لا زالا ينفخان في الواقع الاميركي، وان كانت طبول النصر، التي يقرعونها تغلق العيون ولكن الى امد محدود، والامر الثاني.. ان تجميد التناقض داخل المعسكر الغربي (لمصلحة مشتركة ضد العرب والاسلام خصوصا والعالم الثالث). لن يستمر طالما انه محكوم بقوة الاقتصاد والتنافس والجودة. وخصوصا، ان الثورة التقنية والقوة المالية للعاملين الياباني والالمانى، تظل براسيها بقوة وقاعدية.. الى جانب عقلية الهيمنة والتسلط والقوة التي تمارسها اميركا على العالم الثالث تكاد تجعل من اتجاه الصراع حادا بين الشمال والجنوب، وبما ينبأ بان الانفجارات مستتوى اكثر عنفا، مادامت حالة الوعي والمعرفة تتواجد ايضا في العالم الثالث الباحث عن عالم اكثر رحمة، اقتصادا وحضارة واستقلال.

اما في الواقع العربي، فالنظرة الممعة، ترى انماط من التناقضات داخل أطراف التحالف الاقليمي، ويظهر

هل حسمت حرب الخليج ملفات الصراع في المنطقة، أو على الأقل هل حسم الصراع كليا لصالح الهيمنة الاميركية خصوصا والغربية عموما؟ وبعبارة أخرى هل تم اغلاق ملفات المنطقة على كثرتها ودفعها واحدة؟ مما لاشك فيه، انه ويعيدا عن الحسم السريع جوابا على السؤال بنعم او لا، فالنظرة المدققة بالواقع، ترى أن ملفات المنطقة ازدادت تازما وخصوصا، ان جوهر ازمات المنطقة، ومفاتها الرئيسي ملف القضية الفلسطينية لازال قائما، وهو الذي لا حل بدونه لاي من الملفات الاخرى، نظرا لكون فلسطين جوهر قضايا المنطقة من جهة، وكون صراعها يخفي في طياته كل انماط السيطرة والاطماع الغربية.

ورغم ذلك، فان اطراف الصراع في المنطقة، انطلقت ومن زوايا مصالحها، لترتيب شؤونها وسياساتها، وبرزت تلك الاطراف الكيان الصهيوني، الذي ينطلق ومن رؤياه الخاصة باستثمار الفوز الذي حققته اميركا؟ وتوسيع حجم سداد فاتورة موقفه الذي اتخذه خلال سير معارك الحرب، وبرز معاركه التي لا تزال مستمرة، هي دفن فكرة "المعياريين" و"المكياليين" الذي مارسته اميركا، التي تحاول بعد الحرب، أن تظهر للآخرين، بانها جادة لحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي. وفي صلبها جاءت الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الاميركي بيكر، وزيارة تشيني وزير الدفاع. ولان لم تثمر الزيارات عن شيء.. اللهم الا سيل المساعدات التي وقعها ديك تشيني للترسانة التقليدية وغير التقليدية للكيان الاسرائيلي من جهة، ومن جهة اخرى، الاسهام الاميركي المباشر بنقل يهود الفلاشا عبر "عملية شلومو" وتمويل عمليات استيطان المهاجرين السوفيات، ولعل من

توفيرها لان الزيارات والتفقدات الميدانية تؤدي الى المراقبة عن كثب، وتفحص دقة التقارير المرفوعة. وتعتبر التفقدات الميدانية الصحيحة عن كفاءة المراتب المسؤولة وآليات التنفيذ، ولا تؤدي الى ترك الامور للمتنفذين الأقل كفاءة وخبرة.

وتتخذ التفقدات الميدانية اشكالا متعددة ويجب ان يتناسب كل شكل من هذه الاشكال مع طبيعة العمل، وطبيعة الاطر، وطبيعة المهمات وظروفها، وعلى كل اطار ان يكتشف الشكل المناسب لان هذا من صميم مسؤولياته، ولا يجوز له ان يتعمل بآية ذريعة كانت، لان ذلك لا يعبر الا عن شيء واحد وهو التقصير.

ان نزع الاستسلام للامر الواقع او للحقائق الموروثة والعادات المتأصلة على حساب هذه الضروريات هو دليل العجز وانعدام الكفاءة وعدم الرغبة في وضع الامور في نصابها، ومرد ذلك الضعف او التواطؤ وتغليب المصالح والعلاقات.

وضروريات المتابعة هذه يجب ان تتوفر على كل مستويات الاطر لحركتنا في الاقاليم وفي الاطر المركزية: اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

ويلاحظ ان وتائر تنفيذ المهمات والتعليمات المطلوبة قد اصبحت وتائر ضعيف في الاقاليم حيث يجب ان تليى بدقة طلبات وتعليمات مكتب التعبئة والتنظيم سواء فيما يتعلق برفع التقارير والمحاضر السليمة او برامج المهمات والخطط المطلوبة او تنفيذ السجل النضالي للاعضاء... الخ.

وكذلك بالنسبة لاجتماعات اللجنة المركزية والمجلس الثوري ولمتابعة تنفيذ قراراته، حيث ينبغي المبادرة بارساء التقاليد واعراف العمل الصحيحة التي تتمشى مع مبدأ المتابعة وليست التي تتعارض معه. لان ذلك وحده هو الذي سيؤدي الى ان يأخذ الاطر دوره. لا يجوز لنا ان نستسلم للامر الواقع السليبي او للعادات الموروثة التي تؤدي الى التقصير او لرغبات المتنفذين من الاطر او الافراد لان النظام وضرورات تفعيل الحركة لهما الاولوية على كل ما عداهما. ■

للعيان، بدايات تشكل جديد، بعد ان أحست عديد الاطراف، انها لم تجازي بما توقعته من "كمكة المغانم". واما على المستوى القومي العام، فان عدم النجاح الدولي عموما، والاميركي خصوصا، في تحقيق تسوية معقولة للصراع العربي الاسرائيلي، قد اوقع الاطراف الاقليمية في مأزق آخر.

ان القراءة السابقة، وهي لاتدعي الامساك بجوانب عديدة اخرى من معطيات الوضع، ترى ان الامر ليس سيئا ومقلما كما صوروه، وان امكانيات الكفاح اصيلة وقائمة في الواقع القطري والاقليمي، وما اصرار الكيان الصهيوني على مزيد من العسكرة، الا عنوانا جديدا، على ما نقول. وبالنظر فان ذلك يستدعي من الامة انماطا من الفعل والسلوك على المستوى العربي / العربي والمستوى الدولي، بما لا يترك مجالا لان تحل الامور على حسابها، وفي قلب صراع الامة، تحتل الانتفاضة (كفعل جماعي للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة) مركزا حساسا في عملية الصراع، وفي انماء مناخ كفاحي، سيجد بالضرورة صدها في الواقعين العربي والاقليمي. وخصوصا ان هذا الصراع، المبني على مبدأ حرب الشعب طويلة النفس، يملك تأثيرا ضخما، على الجمهور، في الوقت الذي يبقى فيه القضية حية وفاعلة، هجومية ودفاعية في نفس الوقت. وهو الامر الذي يمكن له ان يتداخل مع تلك النتائج الايجابية لحرب الخليج، والتي كشفت ان الشارع العربي لازال حيا ومتعطشا لمجاهدة خصومه التقليديين، وخاصة العنجهية الصهيونية.

ان قراءة الواقع بموضوعية، ورؤية الامور والحقائق كما هي في الواقع، تسليح المناضل برؤية ثابتة، لرؤية ما هو ملائم اليوم، وما هو ملائم غدا، وتسليحه بعزيمة وجهد لمواصلة طريقه الكفاحي، بعزم وتصميم واصرار، ومتعاملا مع الحدث بموضوعية لانه يرى ان الامور الصعبة، لن تدوم، ما دامت الجهود منصبة على تغييرها. ومرة اخرى، نقول، ان حرب الخليج، طرحت موضوعات هامة، وفي قلبها: لو ان تلك الحرب جرت تحت قانون حرب الشعب الطويلة" اما حققت نتائج افضل واقوى. وذلك تشبها لفكرتنا وخطنا في الكفاح الطويل الذي نخوضه. وايضا، ألم تدلنا حرب الخليج على

دروس ثمينة، هي بالضرورة في عقل الامة درسا واستخلاصا. وهي الدروس التي ستترك بصماتها على فعلنا الوطني في فلسطين، لاننا نخوض الكفاح في موقعه المركزي من نضال الامة. وان فعل الانتفاضة واستمراره يشكل اداة الفعل الفلسطيني الحضاري في مجابهة الصراع واستمراره حتى تتحقق الطموحات الوطنية.

الانتفاضة راهنا

لاتزال فعاليات الانتفاضة في الاسابيع الاخيرة، تواصل نشاطها المعهود، في العديد من القرى والمدن والمخيمات، وفي المقابل واصلت سلطات الاحتلال اجراءاتها المعهودة ايضا، ولكن في مناخ عدم التركيز الغربي على اجراءاتها العدوانية، ما عدى، اجماع قرارا مجلس الامن الدولي، على ادانة ابعادها لاربعة اخوة مناضلين، ابعدتهم الشهر الماضي، الى جنوب لبنان. وقد طالب قرار المجلس، بوقف وادانة عمليات الابعاد وطالب بارجاع كل الاخوة المبعدين الى الاراضي المحتلة.

وقد تنوعت فعاليات الانتفاضة عبر الاشكال التالية: - مهاجمة رموز الاحتلال، سيارات، مستوطنين الخ. وهذا النموذج يكاد يكون نمودجا يوميا متكررا، حسب اختلاف الامكنة، فقد قام اشبال الانتفاضة ليلة ١٩٩١/٥/٥ باضرام النيران في سيارة اسرائيلية مستأجرة مما أدى لاحتراقها بالكامل في منطقة مخيم شعفاط. وتم اضرام النيران في حقل قمح تابع لمستوطنة معالية جلبوع واحتراق مساحات واسعة، وكانت النيران قد اضرمت في اسبوع واحد (الاسبوع الاخير من ايار) احدى عشر مرة.

وقامت القوات الضاربة في قلقيلية بالقاء الحجارة والزجاجات الفارغة على دورية عسكرية تابعة لحرس الحدود في حي جعيدي بالمدينة.

اعتصامات ومظاهرات

مدرس هذا الشكل في عدة مواقع ابرزها، اعتصام عشرات النسوة في مقر الصليب الاحمر في نابلس احتجاجا على ظروف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال. اما نموذج المظاهرة فمثلته مظاهرة عشرات المواطنين بحي جبل المكبر، أغلق المتظاهرون شوارع البلدة بالمباريس الحجرية والاطارات المشتعلة. كما

نظمت القوات الضاربة عرض عسكري في قرية قوصين شارك به ٧١ شابا، رفعوا الاعلام الفلسطينية والقيت كلمات اكدت على وحدانية م. ت. ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني.

المواجهات الواسعة والظعن بالسكاكين

ونمودجها ما حصل في قطاع غزة ليلة ١٩٩١/٥/٢٥، حيث اوقعت الصدامات جريحا بالرصاص و١٩ آخرين جراء تعرضهم للضرب واجهاض مواطنين جراء استنشقهما الغاز.

ان النماذج السابقة تمثل معيارا عاما، على كيفية الاداء، ونقاط تركيزه، بتنوع هائل تفرضه ضرورات المواجهة المستمرة.

وفي المقابل استمر العدو بممارسة اشكال قمعه المعروفة، مع ملاحظة، انه يقوم بها في ظل انخفاض كبير للتغطية الاعلامية الدولية، وفي ظل حركة سياسية نشيطة تركز على استيعاب المهاجرين واقامة المستوطنات. وقد تنوعت اشكال القمع الصهيوني على الانماط التالية:

الاعتقالات الفردية والواسعة

ومن نماذج الاعتقالات، قيام سلطات الاحتلال ليلة (١٩٩١/٥/٢٥) باعتقال ١٣ مواطنا في اعقاب مداهمة منازلهم في مناطق مختلفة من قطاع غزة. كما شنت حملة اعتقالات فردية مثل اعتقالها لثلاثة شبان واحد في المزرعة الشرقية والآخر من مخيم الامعري، والثالث من قرية بيت جالا بحجة تواجدهم داخل الخط الاخضر.

فرض حظر التجول

فقد أرغمت سلطات الاحتلال (١٩٩١/٥/٢٤)، المواطنين في مخيم البريج من سن ١٥ الى ٤٠ على اخلاء منازلهم والتجمع في ساحة المدرسة الاعدادية في المخيم حيث هدد أحد الضباط بفرض منع التجول على المخيم لفترات طويلة في حالة استمرار المواجهات وعمليات رشق الحجارة. كما تم فرض حظر التجول على ميدان فلسطين وسط غزة ليومين متوالين.

اقتحام مدن وقرى والتشكيل بهما

ونموذج هذه الحالة اقتحام مخيم رفح صباح ٥/٢٥، بقوات معززة من الجيش وحرس الحدود وطاردا افرادها

الشبان واعتدوا على المارة بالضرب المبرح واعتقلوا ثلاثة فتية بحجة رشق الحجارة.

اقامة الحواجز العسكرية

ونموذجها اقامة حاجز عسكري على مدخل تل السلطان والشابورة وبينما حيث يمارس جنود الاحتلال استفزاز المواطنين واخضاعهم لتفتيش دقيق بعد احتجاز بطاقتهم الشخصية.

ان النماذج سالفة الذكر اقترنت بالاشكال العدوانية الاخرى لسلطات الاحتلال من اطلاق نيران وقنابل الغاز وحملات الاعتقال. فقاعدة وفكرة العنف في سلوك وافكار الكيان الصهيوني، لن تنتج الا اشكالا عنيفة، سواء ضد نقيضها الشعب الفلسطيني او ضد الامة العربية. وخصوصا ان جهوده المستمرة تتركز على كيفية تجريد الانتفاضة من دينامية الفعل، وجعلها حركة بدون افق. ولا يخفي انه يعتمد في ذلك على ركيزة العنف، وحركية الاستيطان التي يتوخى من ورائها تغيير ديمغرافية الارض والمكان.

(٣) المستقبل وأشكال الفعل

ان العودة لانماط الفعل المتناغم مع حركة الشعب كله، وهذا يعني، انه على القوى المنظمة، ان تواصل باستمرار فعلها الكفاحي وخصوصا النمط الذي يدافع عن ظلامه ما تصيب الشعب او قطاعات واسعة من قطاعاته. وفي نفس الوقت، على الفرد المنظم، ان يمارس دوره كداعية وسط الناس، داعية لانماط فعل ذات مردود بعيد، مثل الدعوة الى تسيير اجراءات الزواج تسييرا كبيرا، لما يلعبه الزواج من دور هام على مجموع عملية المواجهة الطويلة في الصراع. وخصوصا ان مضاعفة النسل تمثل وسيلتنا الهامة، في فلسطين، لمجابهة السيل القادم من المستوطنين القادمين من هذه الدولة او تلك. وعلى غرار النموذج السابق، على الفرد المنظم ان يعمل داعية في وسط الجمهور عموما، ووسط الشباب على وجه الخصوص لاثبات مساوئ الهجرة خارج الوطن، والتصيير بالاهداف الحقيقية التي تريدها الاطراف الداعية له.. كذلك.. على المنظمين ان يكونوا دعاة وسط الشعب كله، للتصيير بالحاجة الى استمرارية العمل التضامني وتجنيد فكرة اقامة المشروعات المشتركة بالاعتماد على الذات، ولا يخفي اهمية نتائج هذا

الشهيد العميد هواري

في ذمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله
امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون"

صدق الله العظيم.
تسعي منظمة التحرير الفلسطينية وحركة
التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الى جماهير
شعبنا الفلسطيني وجماهير امتنا العربية
والاسلامية الشهيد البطل العميد عبد الله عبد
الحاميد لبيب "هواري" عضو المجلس الثوري
لحركة فتح عضو المجلس العسكري الاعلى
لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي استشهد يوم
الثلاثاء الموافق ٢٦-٥-١٩٩١ اثر حادث على
طريق عمان - بغداد.

لقد كان الشهيد البطل العميد هواري واحدا
من ابرز ابناء شعبنا وثورتنا المخلصين متميزا
بعطائه المتواصل وروحه الانضباطية العالية
وتمسكه الشديد باهداف الثورة وخطها التضالي
المتواصل مندفا على طريقها لا يهدأ ولا يلين
حتى اللحظة الاخيرة.

اننا نعاهد الشهيد البطل العميد عبد الله
ليبب هواري ان نظل اوفياء له ولكل شهداء
شعبنا البطل كما نعاهد شعبنا واجيال انتفاضة
الباسلة ان نواصل التضال والجهاد حتى تتحقق
كل اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال واقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها
القدس الشريف.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار
وانها لثورة حتى النصر

قضايا دولية

القرار ٢٤٢ كما هو في حقيقته...

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضي اقرار
سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، ويستوجب تطبيق
المبادئ التالية:

أ- انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي
احتلتها في النزاع الأخير.
ب- انتهاء كل ادعاءات وحالات الحرب، واحترام
واعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها
واستقلالها السياسي وحقوقها في ان تعيش بسلام داخل
حدود آمنة ومعترف بها، حرة من اعمال القوة او التهديد
بها.

٢- ويؤكد كذلك ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية
في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل
دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها اقامة مناطق
متزوعة السلاح.

٣- يطلب الى الامين العام أن يعين ممثلا خاصا
يتوجه الى الشرق الاوسط ليجري اتصالات بالدول المعنية
للمساعدة في التوصل الى اتفاق، والمساهمة في الجهود
لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقا لاحكام هذا القرار
ومبادئه.

٤- يطلب الى الامين العام تقديم تقرير الى مجلس
الامن عن عمل الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

وقد وافقت مصر على هذا القرار، بينما رفضت
منظمة التحرير الفلسطينية باعتباره لا يصلح أن يكون
اساسا مقبولا لتسوية قضية الشعب الفلسطيني والقرار
ينص فقط على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة
اللاجئين.. وهذا النص غير كاف ولا يتعامل صراحة مع
شعب فلسطين، فهو يتحدث عن مشكلة اللاجئين دون
تحديد.

فأي لاجئين يعني؟ هل هم المصريون الذين هاجروا
من منطقة مدينة السويس الى الاسماعيلية والقاهرة! هل
هم سوريو الجولان الذين هاجروا الى دمشق! هل هم
الفلسطينيون من سكان الضفة الذين لجأوا الى الاردن!
أم هم الفلسطينيون الذين لجأوا عام ١٩٤٨ الى

بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ تداعى الحكام العرب
الى مؤتمر قمة يتدارسون فيه شجون امتهم ومستقبلها،
ف عقدوا مؤتمر الخرطوم الذي اكد على عدد من الامور
المهمة، وكان في طبيعتها:

أولا: المصالحة بين جمال عبد الناصر وفيصل بن
عبد العزيز، وكان هذا بداية اعادة القوة العربية الجماعية
والتي ظهرت نتائجها في حرب رمضان ١٩٧٣ باستخدام
سلاح النفط اثر القتال المسلح العادل.

وثانيا: انتهاء النزاع الدموي في اليمن وعودة القوات
المسلحة المصرية الى الاراضي المصرية لتلتزم بمهمتها
الاساسية بمواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

وثالثا: اقرار اللات الثلاث اي لا صلح ولا تفاوض
ولا اعتراف "بإسرائيل". أي العودة الى الموقف السياسي
الذي سبق حرب ١٩٦٧، وكانت رسالة للجماهير العربية
تتحدى بعدم تقبل نتائج الحرب... ومن هنا كان شعار
عبد الناصر حتى وفاته "ازالة آثار العدوان".

ولكن الدول الغربية، وقد أدركت الجرح العميق
الذي أصاب العرب وعبد الناصر نتيجة النكسة، وان
ازالة آثار العدوان تعني الاستعداد العسكري لاسترداد
الاراضي التي احتلتها "إسرائيل" بالقوة، فكرت باستصدار
قرار عن منظمة الامم المتحدة يكون مقبولا بنظرها
وبالتالي يكسر حدة العرب ومصر بشكل خاص، ويفسح
المجال أمام المفاوضات والتسويات السياسية السلمية...
ومن هنا، فقد وافق مجلس الامن الدولي في ٢٢ تشرين
الثاني لعام ١٩٦٧ على القرار ٢٤٢ الذي يحمل هذه
المعاني.

وقبل الشروع في تفسير وتحليل أهم بنود هذا
القرار، نود أن نورد فيما يلي نص هذا القرار:

ان مجلس الامن،

اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطر في الشرق
الاوسط، واذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن
طريق الحرب، والحاجة الى سلام عادل ودائم تستطيع كل
دولة في المنطقة ان تعيش فيه بآمان.

واذ يؤكد كذلك ان الدول الاعضاء قد تعهدت،
بقبولها ميثاق الامم المتحدة، والالتزام بالعمل وفقا للمادة
الثانية من الميثاق.

البلدان العربية المجاورة! وكل هؤلاء تحتاج مشكلتهم الى تسوية عادلة...

ثم ان كل دولة في المنطقة مطلوب ان تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها فهذا استبعاد آخر للشعب الفلسطيني الذي لا يملك دولة عن التسوية المقترحة. فالقرار ناقص لا يذكر اي شيء عند المستقبل السياسي للشعب الفلسطيني، ويعتمد القرار ان يضمن حرمة الأراضي وحدوث اجراءات من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح، فهذا يحرم على الفلسطيني اماكن عبور ببلده المحتل عن طريق الاراضي العربية والا اعتبر متسللا معتديا على قانون البلد العربي الذي سيغيره ومتسببا في توتر العلاقات مع "دولة اسرائيل" المجاورة التي ترتبط مع ذلك البلد بمعاهدة عدم اعتداء، وستكون محاكمته وأمثاله من الفدائيين قاسية، وهذا بداية النهاية للنضال الفلسطيني المسلح المعاصر على ايدي الانظمة العربية التي تترضي بالقرار ٢٤٢ وتلتزم به.

والمعروف ان الولايات المتحدة الامريكية قد استبعدت عن قصد البحث في القضية الفلسطينية في هذا القرار حتى لا تضطر الى العودة لقرار ١٨١ ولذلك فقد اكتفت بالتعرض لحرب حزيران ١٩٦٧ فقط وقد وافقتها مصر على ذلك نتيجة ظروفها القاسية بعد الحرب، ولكن مصر وأمريكا اتفقتا ان يتضمن القرار حلا شاملا لانهاء العدوان وتكون بنوده قابلة للتنفيذ ولا تكون أساسا لتفاوض كما ادعت "اسرائيل" فيما بعد.

اضافة الى ان النص الانكليزي للقرار - وواضع القرار هو اللورد كارادون، مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة - ينادي بانسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من "أراضي احتلت" في النزاع الاخير، ولم يحدد الأراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي يتم الانسحاب اليها.

ولكن نص القرار باللغات المعترف بها الاخرى في الأمم المتحدة وهي الفرنسية والروسية والصينية فانه يذكر الانسحاب من "الأراضي المحتلة". وبطبيعة الحال فان قادة "اسرائيل" تمسكوا بالنص الانكليزي حتى لا يلتزموا بالانسحاب الكامل، رغم ان كارادون فسر القرار بعد صدوره بأن تنفيذه يعني الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة... وهكذا ذهب مندوب فرنسا ومندوب الاتحاد السوفياتي اضافة الى مندوبي دول عدم الانحياز والمجموعات الاقليمية الاخرى. حيث انه اعمل عن قصد استخدام أداة التعريف في لفظ الأراضي، وما دام الانسحاب المطلوب هو انسحاب جزئي، فان الخطوط

التي ينتهي عندها هذا الانسحاب مستكمل لها بالضرورة مساحة أكبر مما كانت تسيطر عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. ويؤكد ذلك، عند هؤلاء، ان قرار مجلس الأمن يصف الحدود الدائمة بانها حدود آمنة وهذا وصف لم يتوفر في تقديمهم، في الخطوط السابقة بدليل انها لم تحل دون نشوب ثلاث حروب في عشرين عاما. ان التلاعب بالالفاظ محاولة للتأثير على مصير الحدود العربية لو جرت التسوية على أساس هذا القرار. والملاحظ هنا، ورود خطأ لغوي في هذه الترجمة. فالنص الانكليزي للقرار يقتصر على المطالبة بالانسحاب الجزئي - وقد شاع هذا الخطأ شيوعا جعل الناس يعطونه التفسير الاسرائيلي المشبوه.

فالقرار يطلب الانسحاب من اراض حدها بوصف معين، وهو ان تكون قد احتلت في النزاع الاخير، وبالتالي فهو يسري على اية اراض توفّر فيها هذا الوصف واي استثناء لأراض محتلة من حكم الانسحاب المقرر فيه، هو استثناء لا يجيزه نص القرار بل يمنعه صراحة بتحريمه اكتساب الاقليم بالحرب، ولو صرح الخطأ المقصود لكان معنى ذلك بقاء قوات اسرائيلية حتى في الأراضي التي يتم الانسحاب منها.

وقد فهم القرار بمعنى الانسحاب الكامل من جانب كل من قرأه من غير الملتزمين بالموقف الاسرائيلي، وهكذا فهم السفير غونار يارينغ، الممثل الخاص للأمين العام، وكان يارينغ قد طلب بتاريخ ٨-٢-١٩٧١، من الحكومة الاسرائيلية التمهّد بالانسحاب الى ما وراء حدود مصر الدولية مع فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، وهكذا فهمته الدول التي علقت على القرار بعد اصداره او تقدمت بمقترحات لاحقة لتنفيذه بما في ذلك الدول الاربعة الكبرى على اختلاف في التفاصيل بينما لا يمس مع ذلك مبدأ الانسحاب الكامل، بل ان الموقف الامريكي الرسمي وهو اكثر المواقف الحكومية انحيازا الى "اسرائيل"، يؤكد ايضا مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة كأمير يستلزمه قرار مجلس الأمن، وان كان يضيف في تصوره للحدود المستقبلية اماكن ادخال تعديلات طفيفة على خطوط ما قبل ١٩٦٧-٦-٥. فذلك شرط "لا تعكس هذه التعديلات ثقل الغزو" ولا يفترض هذا القول بالضرورة ان تترتب على التعديلات المذكورة، زيادة المساحة الخاضعة ل"اسرائيل" على ما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧، أو ان تتم التعديلات على جانب واحد من الحدود، كما ان تطبيق هذه

التعديلات يتوقف في الاقتراح الامريكي على قبول الدول المعنية لها وليس على قرار مجلس الأمن في حد ذاته. وعمل ذلك يمكن القول ان الفهم الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن بأنه لا يجبرها على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، ويحولها بالتالي المطالبة بحدود أوسع من خطوط الهدنة السابقة هو فهم يقتصر عليها وحدها ولا تشاركها فيه اية دولة اخرى.

أما الادعاء بان الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة وأوسع من الخطوط السابقة، فهذه قراءة ما ليس في القرار، بل وما يتعارض مع نصومه الاخرى التي تمنع اكتساب الارض بالحرب وتنص على احترام سلامة اراضي كل دولة في المنطقة، كما انه يفترض مع كل الحجج الاخرى، أن الامان مقرر لمصلحة طرف واحد وعلى حساب الاطراف الاخرى، ثم انه يتأسس على واقعة غير قائمة، وهي ان الحروب العربية الاسرائيلية الثلاث اثبتت عدم توفر الامان ل"اسرائيل" ضمن خطوط الهدنة السابقة. ويكفي أن نشير الى الحقائق الثابتة من أن حرب ١٩٥٦ بدأت بغزو القوات الاسرائيلية لمصر بناء على اتفاق مسبق مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية وان حرب ١٩٦٧ بدأت ايضا بالهجوم الاسرائيلي. ولم يزعم احد سواء في ١٩٥٦ ام ١٩٦٧ بأن القوات العربية عبرت خطوط الهدنة، كما أن التجربة اثبتت أن هذه القوات لم تشكل خطرا حقيقيا على "اسرائيل"، بل بالعكس اثبتت هذه الحروب جميعا ان أي بحث في المستقبل في الحدود الآمنة يجب أن يأخذ في الاعتبار ضمانات الامن للدول العربية.

ومن ناحية اخرى، فان الربط بين الانسحاب والحدود الآمنة، واعتبارهما جانبين من عملية واحدة، يقحمان ايضا في قرار مجلس الأمن حكما غير وارد فيه حيث ان القرار يتكلم عن الانسحاب كعملية مستقلة تماما عن وضع الحدود النهائية بين "اسرائيل" والدول العربية المجاورة والانسحاب لا يكون استنادا للقرار "الى الحدود الآمنة" وانما "من الأراضي التي احتلت" فاعادة الحال الى ما كانت عليه هي اذن الغرض من الانسحاب، وهي الخطوة الاولى وليست الاخيرة نحو تحقيق الوضع القانوني الذي لا يقبل بطبيعته، اكتساب "اسرائيل" لأراض ليس لها حق قانوني صحيح فيها.

ولكننا نعتبر أن القرار ٢٤٢ كان كريما مع "اسرائيل" في مطالبته لها بان تنسحب فقط من الأراضي التي احتلتها في سنة ١٩٦٧، في الوقت الذي لا يتوفر

لها فيه سند قانوني لاحتلال أية اراضي تتعدى حدود الدولة اليهودية المقترحة في مشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

ويقينا ان تفسيرنا صحيح، لأن القرار يهدف الى تسوية نهائية ويستبعد ان يكون اساس هذه التسوية مزيد من التوسع الاقليمي لحساب "اسرائيل". فقد نص القرار على عدم قبول اكتساب الاقليم عن طريق الحرب، كما ينص على عدم جواز احداث تغييرات اقليمية عن طريق استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها، ثم أكد القرار التصور لضمانات التسوية بحيث تشمل ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة، قناة السويس والبحر الاحمر وخليج العقبة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وهنا لا بد من التركيز على القرار ١٩٤ وضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة. وحرص القرار على ان يضع وصف "عادل ودائم" قبل لفظ السلام أو بعده ليؤكد واضعوه انه قرار يهدف الى اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط.

وهذا الهدف يعني انه يتحقق مبدئيا عن طريق خطوات محددة هي: اجراءات نزع السلاح، حرية الملاحة، حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا، ولا يتفق الهدف من القرار او الضمانات الواردة فيه مع أي تفسير يعطي أحد أطراف النزاع الحق في التوسع الاقليمي على حساب الاطراف الاخرى انتهاكا لسلامة اراضيها مما ينفي بالتالي أن يكون الامن في الحدود، الذي يتوخاه القرار، وصفا جغرافيا ينطوي على التوسع.

ان القرار ٢٤٢ يعتبر اول خطة دولية بعد قيام "دولة اسرائيل" عام ١٩٤٨، تدعو الى ايجاد حل دائم سلمي وعادل للنزاع بين الدول العربية المعنية و"اسرائيل"، ولكنه يتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة فوق ارضه.

ولكن عند صدور قرار الحكومة الاردنية بفك الارتباط مع الضفة الغربية المحتلة ومع استمرار الانتفاضة فقد برزت معطيات جديدة دفعت بالمجلس الوطني الفلسطيني في دورته في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ الى اعلان الاستقلال واعلان الدولة الفلسطينية، وبالتالي وجد المجلس الوطني نفسه ملزما بالموافقة على القرار ٢٤٢ ولكن مع اضافة الحقوق الوطنية الفلسطينية اليه لادراكه بالتناقض في القرار في هذا الشأن. ■

الحسم في القواعد الأساسية للتحرك السياسي

الاولى: وهي الحسم بشأن المسار الأمريكي، فثمة اصوات من هنا وهناك تريد ابقاء المنظمة في دائرة الدوام، دوامة السعي وراء السراب، ذلك السعي المنهك والذي يستنزف قواما دون جدوى، وعليه فانها ما فتئت تبذل قصارى جهدها لكي تبني الاوهام وهما وراء وهم وكلما تبدد واحد ولد آخر. وكذلك فانها ما فتئت تزين المقاصد الامريكية وتبرر المماطله والتأجيل والتسويف وتعد بما لا يعد به الامريكيون.

ان الولايات المتحدة شديدة الوضوح في بعض المسائل فهي تريد منا ان ندخل مسارا بطيئا غير محدد النهايات وينطوي في كل خطوة فيه على تقديم التنازلات لكل منها وللكيان الصهيوني في آن واحد، وهي ليس فقط تعلم كل العلم وانما عملت كل العمل لأن يكون مرور كل لحظة متضمنا تغييرات في الواقع وخاصة تلك التغييرات الديمغرافية والتي من شأنها ان تفرض امر واقع آخر بحيث لا تأتي اية خطوة جديدة الا وتحمل معالم وحقائق غير متوقعة او تحتاج الى بناء جديد.

وعليه يجب ان لا يكون هناك اي وهم حول المدى الذي يمكن ان تذهب اليه الولايات المتحدة، لان الوهم يؤدي الى الوقوع في الدوامة التي لا قرار لها. الثانية وهي الحسم في الرد على الاتجاهات المختلفة او التيارات التي تحاول التأثير على قاعدة موقفنا وهي تحديد هدفنا المرحلي بدقة ووضوح.

ثمة تيارات ومناهج موجودة ويحاول بعضها ان يتسلل ليغير السقف السياسي المحدد عبر قراراتنا وأطرها الشرعية، وبالتأكيد فان هذه التيارات مصدرة من الخارج بحيث تبدو متوازيات لمنهج الثورة الفلسطينية. وعلى اساس ذلك يمكننا ان نميز بين اربعة خيارات هي:

اولا: خيار الحكم الذاتي وهو خيار يعتمد على قوة ورقة الكيان الصهيوني وعدم الرضا الأمريكي، وعدم رفض بعض الاطراف العربية على اساس نظرتها له كحالة انتقالية. ويستمتع هذا الخيار بتيار خفي لا يرفع راسه الا

تسلل الولايات المتحدة طريقا من المراوغة والمماطلة لا يمكن ان يكون له الا هدف واحد وهو خداع الجانب العربي والفلسطيني بشكل خاص.

وقد عمدت الولايات المتحدة بعد حربها العدوانية ضد العراق الى التحرك النشط في المنطقة بهدفين: الاول وهو استثمار نتائج الحرب.

الثاني وهو استيعاب الموجة التي ساهمت باطلاق عنانها ابان الحرب وهي موجة الشرعية الدولية وضرورة حل المشاكل وانهاء الاحتلال.

وفي واقع الامر فقد حققت بعض الخطوات في الطريقين، وقد كان التحرك تحت عنوان الحل السياسي لمشكلة الشرق الاوسط هو اداة في نفس الوقت لتحقيق هذه الخطوات.

اذ ان الولايات المتحدة تستخدم هذا التحرك ليكون عاملا مساعدا لاستكمال الترتيبات اللازمة في المنطقة من اجل مواصلة بسط سيطرتها وربط المنطقة بنفوذها ربطا محكما.

كذلك تستخدم هذا التحرك لاستنفاد الموجة الدولية وحتى الداخلية من اجل تطبيق الشرعية الدولية ذلك الشعار الذي تبنته بقوة ضد العراق وتحاول ان تستوعبه وتتجاوز في ازمة الشرق الاوسط.

وحيال هذا الامر تبدو خيارات التعاطي ضيقة ومحددة وخاصة بالنسبة للحالة الفلسطينية والمنظمة التحرير الفلسطينية بالذات.

وقد يتراءى من ناحية نظرية ان هناك خيارين اما الاندماج في التيار الداهم او الخروج من الميدان وهما في الحقيقة خياران غير مقبولين لأنهما يؤديان الى نتيجة واحدة وهي النهاية.

وفي واقع الامر فليس امامنا سوى خيار واحد وهو التعاطي التعرضي بحيث لا تخرج المنظمة خارج قوس ولا تلقى بأسلحتها او تستسلم للامر الواقع في نفس الوقت.

ولكي نحدد ملامح هذا الخيار التعرضي لا بد من ان يكون الامر غاية في الوضوح حيال مسالتين:

الفلسطينية مازالت وعلى اساس قرارات اطرها الشرعية تتمسك بهذا الخيار ضمن آفاقها للتعاطي المرحلي مع قضية فلسطين.

وليس من المستبعد ان ينشأ للخيارات الثلاثة الاولى تياراتها التي تعبر عنها والتي تحاول ان توقع بالمسار الفلسطيني برمته.

ومن المؤكد انه على اساس الحسم في هذين المسالتين: المسار الأمريكي، وقاعدة موقفنا يمكن البناء لتحديد السياسات والتكتيكات واختيار الاطر المناسبة مع الهدف والمؤدية اليه.

وانطلاقا من هذا الحسم فان منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية تجد الاتجاهات الاساسية لمهامها عبر المرحلة الراهنة:

الاتجاه الاول: وهو الوضع الذاتي، وبالنسبة لنا على اصعدة الوضع الذاتي الحركي، والوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، والوحدة الوطنية الشاملة للشعب الفلسطيني.

لا بد من العمل في هذا المحور واستثمار الوقت من اجل تصليب البنية الذاتية، وتعميق الوحدة الوطنية، وتطوير وتوسيع مشاركة الداخل في فعاليات واطر منظمة التحرير والثورة الفلسطينية.

الاتجاه الثاني: وهو فتح الابواب في العلاقات العربية، وخاصة في الدائرة المركزية التي اساسها دول الطوق، وعلى قاعدة استثمار التعارضات مع المواقف الصهيونية والامريكية بحيث يتناسب فتح هذه الابواب طرديا مع هذه التعارضات.

الاتجاه الثالث: تحديد أسس ومراكز التعاطي او السلوك مع التحرك القائم تحت عنوان العمل من اجل تسوية الصراع في الشرق الاوسط، وان يكون هذا التحديد في النطاقين العربي والفلسطيني، بحيث ينطلق في النطاق العربي من ضرورات وضع السياسة المشتركة والشاملة، وينطلق في النطاق الفلسطيني من ضرورات التمسك الحازم بالثوابت والاهداف والتمسك بالاجراءات التي لا تحيد عن هذه الاهداف.

ان جمع الاوراق، والاستعصاء على الاستسلام امام مشيئة الولايات المتحدة بحيث لا تجد الحل السهل على حساب الجانب العربي، والصلابة في المقاومة، وتصعيد الكفاح هي اقصر الطرق لاجبار الولايات المتحدة على سلوك طريق اكثر مراعاة للحقوق العربية والفلسطينية. ■

بتناسب طردي مع مدى قوة الورقة الصهيونية وضعف الورق الفلسطينية والعربية.

ثانيا: الخيار الاردني ويعتمد على قوة الورقة الاردنية والدور المرسوم للاردن في التسوية وفي الحقائق المستقبلية وعلى القبول الأمريكي، وتسليم بعض الاطراف العربية به.

والخيار الاردني المعني هنا هو الخيار الذي يطمس التجسيد السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية ويطمس الاستقلالية والكيونة الفلسطينية.

ويتسلل هذا الخيار في قارب الظروف الصعبة وضرورة انقاذ ما يمكن انقاذه، وفي الحقيقة فانه قارب وهمي من حيث قدرته على الانقاذ، فهو خيار ليس من شأنه سوى القضاء على منجزات الثورة الفلسطينية وخاصة منجزها الاساسي بتشكيل التجسيد السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية بكون م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس من شأنه كذلك سوى نقل حالة الصراع الى الصفوف العربية والفلسطينية.

ان الوقوع في احابيل هذا الخيار سواءا عربيا او فلسطينيا ليس من شأنه سوى الاستدراج والخداع وهبوط السقف السياسي العربي والفلسطيني.

ثالثا: خيار الدولة المستقلة مع تنازلات اساسية في قضايا التفاصيل الرئيسية التي تشكل تفاصيل او محاور القضية وهي سبعة قضايا:

١ - التعديلات الحدودية ٢ - القدس ٣ - المياه والموارد الطبيعية ٤ - المستوطنات ٥ - الترتيبات الامنية والصلاح ٦ - العلاقات الاقتصادية ٧ - حق العودة.

ان الجمع بين الدولة المستقلة والتنازل في هذه القضايا لا يشكل سوى هراء. ذلك ان التنازلات في هذه القضايا توصل الامر في الحقيقة الى مستويات الحكم الذاتي وربما ما هو اسوأ من ذلك ايضا، وتجعل النتيجة مسخا الى حد التصفية لقضية فلسطين.

رابعا: خيار الدولة المستقلة والتمسك بالثوابت وهو ما يعني التمسك بمبدأ الانحساب الشامل وبالقدس عاصمة للدولة المستقلة وبحق هذه الدولة بمواردها وبالمياه وبازالة المستوطنات ورفض الترتيبات الامنية التي تبقى تواجدا صهيونيا في اراضي هذه الدولة، وربط علاقاتها الاقتصادية بنظام اقتصادي عربي، وعدم التخلي عن حق العودة.

ان هذا الخيار الرابع هو الذي تحاول احتواء الخيارات الثلاثة السابقة حيث ان منظمة التحرير

الإستيطان عقبة منسجمة مع مخطط الإدارة الأمريكية

شعبنا الفلسطيني. وبفسر المراقبون هذا التوجه بان الكيان الصهيوني يرفض التفاوض مع أي فلسطيني. هذا بالنسبة للشق الأول، أما الشق الثاني والذي ينسجم تماما مع مخططات الإدارة الأمريكية، فهو ابقاء الوضع على ما هو عليه، أي تجميد مبادرة أمريكية كانت أو أوروبية، ولكي يكون هذا الانسجام مستند إلى الواقع، فإن على الكيان الصهيوني خلق عقبات يكون حلها في المستقبل بنفس صعوبة حل المشكلة الأصلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، التغيير الديمغرافي الذي يتمثل في استقدام الهجرة، وخصوصاً من الاتحاد السوفيتي وأثيوبيا، حيث يقدر عدد المهاجرين الجدد حتى نهاية العام الحالي بحوالي مليون و ٣٠٠ ألف مهاجر، وهذا العدد من شأنه الإخلال بالوضع الديمغرافي بنسبة عالية جدا ولعدة سنوات قادمة.

العقبة الأخرى وهي أيضاً مرتبطة تماماً بالتغيير الديمغرافي، هي إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومضبة الجولان لاسكان هؤلاء المهاجرين، وبالتالي انتزاع الأراضي العربية لصالح هذه المستوطنات التي ستعتمد أولاً وقبل كل شيء على الزراعة، أي انتزاع أراضي أخرى يعمل فيها المستوطنون، وقد تمت حتى الآن مصادرة ٥٤% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح المستوطنات، وكل هذا يتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة المبادرة لحل أزمة الشرق الأوسط.

قد تدرك الولايات المتحدة وكذلك شامير وكل قادة الكيان الصهيوني، أن حل مشكلة المستوطنات في حالة حدثت أية تسوية لن يكون على غرار تفكيك المستوطنات والمدن في سيناء، لأن المعطيات تغيرت تماماً لدى معظم أطراف النزاع، ففي الكيان الصهيوني، أصبحت هناك كثافة سكانية بدرجة عالية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وأصبح من المتعذر نقل كل هذا العدد من المستوطنين من الضفة وقطاع غزة ومضبة الجولان إلى داخل حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧، وخاصة بعد استقدام العدد الهائل من يهود الاتحاد السوفياتي وأثيوبيا. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة وأوروبا، فإن أي حل سيخلق مشكلة لاجئين أخرى.

يقوم الكيان الصهيوني في هذه المرحلة بتنفيذ خطة ذات شقين، الأول، السير في خط متناقض تماماً مع المبادرة المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الخط يرفض أو يكره أن يرفض المؤتمر الاقليمي الذي اقترحه شامير نفسه، عن طريق وضع الشروط والعراقيل، مثل عملية انعقاد المؤتمر لمرة واحدة، وعدم مشاركة الأمم المتحدة، وكذلك عدم السماح لأوروبا بالمشاركة، إلا كعضو مراقب فقط، وفصل لجان العمل، وحرية الانسحاب من المؤتمر، والمطالبة بحق الفيتو، إلى آخر ذلك من شروط.

كما يرفض الكيان الصهيوني المؤتمر الدولي بصورة قاطعة وحاسمة تماماً، ففي لحظة صراحة قال شامير لبيكر أنه لا هو ولا أي واحد من جيله مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع العرب على أساس القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ اللذين يتضمنان مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. وبالمقابل يعلن الرئيس الأمريكي بوش "أنه لن يمارس أية ضغوط على إسرائيل بشأن المستوطنات" ٢٣-٥-١٩٩١.

خلاصة هذا الشق، هو تصلب "إسرائيل" لافشال مهمة بيكر المعلنة، وخلاصة الموقف الأمريكي هو أنه لا فائدة من دفع الأمور إلى أبعد من ذلك، خاصة وأن الكيان الصهيوني يرفض التحدث مع أي فلسطيني من شرقي القدس، أو من الذين تم إبعادهم من الضفة وقطاع غزة، أو من الذين لهم صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يعني - شامير وكل القيادة الصهيونية يدركون ذلك - أنه لا يوجد فلسطيني يمكن أن تنسحب عليه كل هذه الصفات، دون أن يكون معاد للشعب الفلسطيني وطموحاته وأحلامه وحقوقه، وحتى أن وجد ذلك الفلسطيني بكل هذه الشروط فإنه على الأقل سيكون فاقداً أهم ميزتين، وهما حقه في تمثيل هذا الشعب، والثانية الصفة القيادية، وهذا يعني بالضرورة أن الكيان الصهيوني لن يستطيع هو والولايات المتحدة وبعض دول من حلف حفر الباطن العنصر على أي شخص فلسطيني للتفاوض معه، إلا إذا كان يحمل صفة عميل أو من بقايا قادة روابط القرى التي اندثرت وسحقت تحت نعل المناضلين والمنفضين من أبناء

أمريكا بين الغلاشا و F15 ومبادرة بوش

يقول مثل من تراشنا الشعبي: "لا تنظر إلى جموع الصياد بل انظر إلى ما تفعل يداها". ثمة حدثان مرا في الأيام الماضية، أعادا للذهن الوطني في بلادنا، فحوى المثل ومعناه، فبينما كانت جلسات مجلس الأمن الدولي توالي عقد جلساتها لاستصدار قرار يدين إجراء الكيان الصهيوني بإبعاد أربعة فلسطينيين عن أرضهم المحتلة، خرجت الأنباء الأولية، بأن أمريكا لن تستخدم قرار الفيتو "على غير العادة". وعلى الجانب الآخر، وتحديدًا عبر مطار أديس أبابا، تهبط عشرات الطائرات الأمريكية والإسرائيلية، لتنتقل خلال ٣٦ ساعة ١٥ ألف يهودي إثيوبي (فلاشا) إلى مطار اللد في فلسطين المحتلة تحت اسم "عملية شلومو"، وأن ذكرت بالعملية المماثلة التي تمت سنة ١٩٨٤، تحت اسم "عملية موسى" التي أسفرت عن نقل عشرة آلاف من يهود الفلاشا. إلا أن العملية الأخيرة الأذك والأمرع، ولم تحاول الأطراف المشاركة على خلاف عملية موسى، أن تتنصل من العملية أو تخفي عملية النقل والمشاركة، بينما في عملية شلومو، أسهمت عدسات التلفزيون بإظهار عدد من الطائرات وهي تنتقل ما بين مطاري اللد وأديس أبابا. ولا شك أن الرسالة السياسية من وراء العملية والإعلان عن فحواها بهذا الشكل الدراماتيكي استهدفت تطمين الكيان الصهيوني وضمان صمته على تمرير الأداة الخجولة لقرار مجلس الأمن حول إبعاد المواطنين الأربعة، والتأكيد على الخط الفعلي للسياسة الأمريكية في المنطقة والذي لا يبالوا جهداً في التمكين للكيان الصهيوني، من خلال الأسهم الجدا في تزويده بالبشر (الأسهم الأميركي في تهجير اليهود السوفيت واضح جداً) كممول رئيسي لإقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة، وباعتبارهم وقود الحرب أيضاً، وفي هذا المجال كتب أفنير رجب في صحيفة عليهمشمار ٢٨-٥-١٩٩١، يقول: "مرة أخرى أظهرت الولايات المتحدة مدى صداقتها "لإسرائيل"، وأثبتت أنها إذا توت ستكون قادرة على التنفيذ، ومن الجدير بنا أن نتذكر ذلك، وفي أوج اشتداد الرياح، يجب العودة للمشاكل التي

أما في الجانب العربي فقد تغيرت معطيات كثيرة، حيث أقامت بعض الدول العربية علاقات كاملة مع العدو الصهيوني، وبالتالي خرجت من حلبة الصراع، كما أصبحت عملية التفاوض والاتصال بالعدو الصهيوني من قبل بعض الدول العربية، سواء كانت اتصالات سرية أو علنية مشكلة سهلة لا تشير الإحراج، ويفرض حتى الشارع غير الرسمي في الجانب العربي التوقف عندها طويلاً، فخلال الأعوام الثلاثة الماضية أجرت إحدى الحكومات العربية ١١ اتصالاً مع قادة العدو الصهيوني، وصل بعضها إلى درجة التنسيق في الشؤون الأمنية.

أما العالم الغربي، فإن لديه أسبابه للبقاء على الوضع كما هو عليه لصالح الكيان الصهيوني، فبصرف النظر عما يقدمه الكيان الصهيوني من خدمة لصالح الدول الغربية، باعتباره قوة احتياطية للحفاظ على الانقسام وعدم الاستقرار في الوطن العربي، فإن هذا التعلق الأوروبي "بإسرائيل" نابع بشكل رئيسي من احتياجات غربية خاصة، فقد أنشأ الغرب "دولة إسرائيل" بعد الحرب العالمية الثانية وجعل منها نوعاً من التكفير أمام ضميره وانهايار أخلاقياته خلال الحرب العالمية، حتى صار يحافظ على أمنها وسلامتها، مهما كان سلوكها تجاه العرب وعدوانها عليهم، ولهذا فإن معاملة العالم الأوروبي "لإسرائيل" غير خاضعة لأية قواعد سوى التفاوض والتساهل والدعم المطلق والحرص على اظهار الود والتنافس على التأييد والمساعدة في كل الظروف، وخلال أزمة الخليج، انهالت الأسلحة الحديثة والمساعدات المالية على الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، وبالتالي فإن كل مقاومة عربية للسياسة الصهيونية تترجم في الشعور الغربي على أنها مقاومة مناوئة للغرب.

من هذا نستطيع أن نستشف، أن كل المبادرات المطروحة الآن تهدف في حقيقة الأمر إلى الإبقاء على الوضع الراهن كوضع مريح من كل الجهات للكيان الصهيوني، وأن أي حل ما هو إلا سراب ومضيعة للوقت، إذا لم يأخذ العرب بالحسبان قوة عربية متفوقة عسكرياً، أما هذه المبادرات فإنها تمنح الكيان الصهيوني الوقت لترسيخ وفرض الأمر الواقع فقط لسد جدار أية مبادرة حالية أو مستقبلية لا تستند على قوة عسكرية عربية، وحتى بروز تلك القوة العربية مرة أخرى، لا بد من الاستمرار في النضال وجعل الحياة بالنسبة للمستوطنين لا تطاق في الأراضي المحتلة، والانتفاضة خير دليل على ذلك وخير شاهد على ما يحدث. ■

أشغلنا قبل عملية الهجرة الكبيرة، من أجل التمكين من امتيعاب الهجرة الكبيرة.

ان عملية شلوموا، والتي حاول البعض ان يبلعها، تحت حجة، انها الطعم الذي تقدمه اميركا قبل عملية الضغط القادمة على "اسرائيل"، يبدو انها لم تكن كافية في ذاتها، لتبعها مفاجئة اميركية لا تقل حجما، وتشكل امتدادا طبيعيا لها فما دام "الطعم" تمثل بالبشر، فيجب ان يردفوا بالسلاح بل بالسلاح الهجومى، وهو هدية وزير الدفاع الاميركي للكيان الاسرائيلي والتي تمثلت بهبة معلنة مقدارها عشرة طائرات - اف ١٥ - مقاتلة معترضة. وغيرها من السلاح وربما الاتفاقات السرية غير المعلنة كذلك، ويبدو ان الطعمين كانا غير كافيين، ليتوجها بهدية ثالثة وهذه المرة على لسان الرئيس الاميركي جورج بوش نفسه، الذي طرح مبادرة تتعلق بوقف سباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط وتضمن المبادرة اربعة بنود:-

- ١- تجميد الوضع الحالي في الشرق الاوسط لكل ما له علاقة بأسلحة الدمار الشامل الموجودة في المنطقة.
- ٢- تقليص تزويد الشرق الاوسط بالاسلحة التقليدية.
- ٣- دعوة لعقد اجتماع للدول الخمس التي تعتبر الدول الممولة الرئيسية للمنطقة بالاسلحة من أجل تنفيذ المبادرة.
- ٤- تدمير كافة اسلحة الدمار الشامل الموجودة في المنطقة.

وأول هدايا المبادرة كما تظهر البنود السالفة، اخراج السلاح النووي الاسرائيلي، من سباق التسلح، والموافقة الاميركية الكلية على ذلك، ليظل في كل الاحوال ميزان القوى العسكري مائلا بشكل نوعي وثابت لصالح الكيان الصهيوني في مواجهة الدول العربية مجتمعة. ورغم قيمة الهدايا الكبرى فان الكيان الاسرائيلي سجل على المبادرة ملاحظات سلبية، كما اوردتها جريدة معاريف في ٣٠-٥-١٩٩١، تقول:

- التهديد العسكري العربي المركزي "الاسرائيل" هو في القوات التقليدية.
- القدرات النووية الاسرائيلية اذا افترضنا انها قائمة تؤدي الى التوازن مع التفوق العربي بالاسلحة التقليدية.
- مبادرة بوش تخلخل هذا التوازن الاستراتيجي لصالح العرب.

والملاحظات السلبية الاسرائيلية على المبادرة، ترمي الى ان تكون الهدية الاميركية كاملة لانها القوات التقليدية العربية. أي نزع السلاح العربي تماما، طالما ان هذا السلاح التقليدي (يا للعجب) يوازي

القدرات النووية الاسرائيلية !! هذا اذا وجدت على رأيهم. ولا أدري لماذا لم يكونوا اكثر وضوحا بالمطالبة بتسريح الجيوش العربية وربما ابقاء قوات الشرطة؟؟ والمضحك المبكي اننا قد نسمع مستقبلا استجابة اميركية لرزانة وجهة الرأي السابق، أما القائلين بسياسة الجزرة فيرون ان الهدايا الاميركية ضرورية للمرحلة القادمة. او قولهم بانها رشاي لا بد منها لتلين موقف اسحق شامير (ونحن اصبحنا نشكك في من يضغظ على من، شامير على بوش ام العكس) قبل ان تفرض اميركا حلها على ازمة الصراع في المنطقة. فنحيلهم كما تقول معاريف (المصدر السابق): "اما مغزى سياسة مبادرة بوش بالنسبة "الاسرائيل" فتركز في أمرين، العلاقات الاسرائيلية الاميركية، والمجال الأمني، ولقد أعلن بوش عن مبادرته بدون اجراء مداولات مسبقة حولها بين اوساط رفيعة المستوى في واشنطن وتل ابيب، وتضيف الصحيفة: "كيف بالامكان تطبيق هذه المبادرة في منطقة الشرق الاوسط، الذي لم يتم احراز اي تقدم فيه بمجال السلام؟ هذه رواية منفصلة، وتواجه "اسرائيل" مشكلة، لكن لديها مجال مناورة واسع بالتأثير على الادارة الاميركية".

وكما كشفت المصادر الاسرائيلية ثلاثية التخطيط الاميركي/الاسرائيلي/الاثيوبي فيما يتعلق "بحملة سليمان" فانهم يخططون معا لكيف يتم اخضاع المنطقة العربية واقامة العصر الاسرائيلي الاميركي بها، ممارسين خلق الوقائع والحقائق، وعلى الجانب الآخر، فان الهدايا الاميركية السابقة تستدعي كل واحد منها، لقاء عربيا لتدارس الامر، لانه يعني بنتائج مستقبل المنطقة واستقلالها، ولا يعتقد طرف من الاطراف بأنه بعيد عن الاثار السلبية للسلوك الاميركي/الصهيوني. وللتذكير فقط نقول بأن النظرية الامنية الاسرائيلية تقوم على مبدأ احقاق التفوق على مجموع المنطقة العربية وكل جيوشها. وما دعوتها لانهاء القوات التقليدية كمطلب جديد، بعد المبادرة الاميركية بانهاء الاسلحة غير التقليدية، الا رسما لشكل المستقبل وميزان قوته كما يريدوه ولغير صالح الامة واجيالها، ومرة اخرى نسال .. أين مجلس الدفاع العربي المشترك؟ بل أين نظرية الامن العربية.

ونذكر الحكاية التي تطلب منا بأن لا ننظر الى دموع الصياد، بل الى ما تفعل يدها، وطارحين سؤالا معها: .. هل تسعى اميركا والكيان الاسرائيلي الى تحقيق تسوية، واذا كانتا جادتين، فاي تسوية تريدان .. حقا اي تسوية تريدان على ضوء نمط العلاقة الخاصة بينهما؟ ■

ابعاد مسألة المياه في الصراع العربي الاسرائيلي

ان استهلاك الكيان الصهيوني السنوي من المياه في الوقت الراهن حوالي ١,٩ مليار متر مكعب من المياه وهو يزيد عن ٩٥% من الموارد المائية المتوفرة والقابلة للاستخدام ما بين نهر الاردن والبحر المتوسط، وهي نسبة مرتفعة جدا في منطقة شبه جافة اساسا، لان هذه المناطق تعتبر مناطق هشه امام تقلبات المناخ والظروف الطبيعية. بذلك لم تترك مجالا او هامشا تستطيع معه التعايش مع ظروف مواسم الجفاف، وقد يؤدي تعاقب مواسم الجفاف الى حدوث مشكلة مالية خطيرة تصل الى درجة الكارثة البيئية، مما يتطلب السيطرة على مصادر مياه عربية جديدة.

ان "اسرائيل" تعمل على زيادة مواردها المائية سواء للاستخدام المنزلي او لاغراض الزراعة والصناعة. كي تواجه مشاكل الزيادة في عدد السكان سواء كان ذلك نموا طبيعيا او باستيعاب الاعداد الكبيرة من المهاجرين الجدد اضافة الى مشكلة الارتفاع في مستوى نوعية الحياة المطلوب توفيرها لهم. كل ذلك يتطلب بشكل اساسي الى تأمين مصادر المياه اللازمة، علما ان معدل استهلاك الفرد في "اسرائيل" من المياه الآن يزيد عن ثلاثة اضعاف معدل استهلاك الفرد من المواطنين الفلسطينيين، وهذا يعني ان توفير المياه اللازمة للفرد "الاسرائيلي" يحرم ثلاثة مواطنين فلسطينيين من مواردهم المائية.

ان بؤادر ازمة مالية للكيان الصهيوني بدأت فعلا، حيث حذر ناطقا باسم شركة ميكوروت للمياه في ١٠/١٢/١٩٩٠ من تفاقم الازمة المائية نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر المياه قائلا "يتوجب الاعلان عن حالة طوارئ قصوى فيما يتعلق بموضوع المياه، كما يتوجب اعادة ترتيب توزيع المياه على الزراعة والصناعة" كما انه اضاف "انه في حالة وصول مليون من المهاجرين اليهود فلن يتبقى من المياه ما يكفي".

ان تلك التصريحات تدل على عمق مشكلة المياه والتي تفاقم نتيجة لاعمالين هما محدودية مصادر المياه

ارتبط المشروع الصهيوني في فلسطين منذ نشأته بمسألة السيطرة على الارض ومصادر المياه. ولعبت مسألة المياه منذ نشأت الحركة الصهيونية دورا مهما في كافة المخططات والمشاريع المختلفة عبر كافة مراحلها الاستيطانية. فممنذ شرع اليهود بالاستيطان على ارض فلسطين وهم يحاولون التمرکز في مناطق تسمح لهم بالسيطرة والتحكم بمصادر المياه واستغلالها لمصلحة مشاريعهم ومخططاتهم الاستيطانية. وبعد قيام الكيان الصهيوني اخذت مسألة المياه تأخذ ابعادا اكثر حيوية تتواكب مع نموها وتطورها. وقد اكد بن غوريون على اهمية المياه بالنسبة للكيان الصهيوني حيث اعتبر في خطاب له عام ١٩٥٥ ان الاهمية المائية الى الكيان الصهيوني هي اهمية وجوده واولا وجوده.

لقد بدأت الصيحات الصهيونية تتعالى في العقد الاخير حول مستقبل ومصير دولتهم المصطنعة المرتبط في مسألة توفر المياه. فما هي ابعاد مشكلة المياه بالنسبة للكيان الصهيوني بكافة جوانبها الجغرافية؟ يشكل جبل الشيخ والضفة الغربية المصادر الاهم للمياه العذبة بالنسبة لفلسطين الطبيعية وهي التي تنتج اكثر من ٦٠% من المياه القابلة للاستخدام. وهذه المناطق اصلا خارج خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨، وهي تخضع تحت السيطرة العسكرية "الاسرائيلية" منذ عام ١٩٦٧. وتؤمن "اسرائيل" اكثر من نصف استهلاكها السنوي للمياه من هذه المصادر. وهي مناطق لا يوافق المجتمع الدولي على اعتبارها جزءا من الكيان الصهيوني، ولا يوافق على استمرار السيطرة عليها.

كما ان الخصائص الجغرافية لفلسطين تؤدي الى ارتفاع تكلفة انتاجية المياه الصالحة للاستخدام خصوصا في فصول الجفاف، لان اراضي فلسطين تقع اساسا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تتفاوت كميات سقوط الامطار فيها من موسم الى آخر، كما تمتاز المنطقة بوجود فصل جاف تماما.

قناة البحرين

الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

الميت الى ٤٠٢ م تحت سطح البحر، ومن المتوقع ان يصل الى ٤١٠ م عام ١٩٩٠، كما تقلصت مساحته الى ٧٣٠ كلم^٢. ومنذ عام ١٩٧٨ انفصل البحر الميت واصبح يتكون من قسمين : شمالي ويضم ٩٥ ٪ من مياه البحر الميت ويصل عمق المياه فيه الى ٤٠٠ متر، وجنوبي يشغل ٢٥ ٪ من مساحة البحر ويضم ٥ ٪ من مياه البحر ولا يتجاوز عمق المياه فيه ٦٣ م. وقد تحول هذا القسم من الناحية العملية الى احواض لتبخير المياه ضمن المشروع الاسرائيلي لاستغلال املاح البحر الميت.

ثم ينتقل المؤلف الى توضيح الامة الاقتصادية لمياه البحر الميت التي تتبع اساسا من النسبة المرتفعة من الاملاح التي تحتوي عليها هذه المياه. وبعد ان يستعرض المؤلف مراحل الاستغلال الفعلي للمعادن الذائبة في البحر الميت ابان الانتداب البريطاني على فلسطين ينتقل الى توضيح مدغم بالارقام لطبيعة المشاريع الاسرائيلية في هذا الصدد ولعمليات التطوير النوعية التي ادخلت على اساليب استخراج البوتاس من البحر الميت.

وفي الاطار نفسه يستعرض المؤلف باقتضاب المشاريع العربية لاستغلال بوتاس البحر الميت، كما يشير الى ان تنفيذ "اسرائيل" لمشروعها القاضي برفع منسوب مياه البحر الميت بالكمية التي اعترفت بها ورقة الطاقة الاسرائيلية الى مؤتمر نيروبي عام ١٩٨١ سوف تغرق وتدمر محطات الضخ والسدود الخاصة بمشروع البوتاس الاردني.

في الفصل الثالث يتعرض المؤلف لمشروع القناة، كما يبين مساراته المقترحة والمسار الفعلي، والتفصيلات الفنية للمشروع. وقبل ان يسترسل في توضيح طبيعة مسارات القناة المقترحة، ينوه بان الدوافع والمناورات السياسية بين الاحزاب الصهيونية لم تكن بعيدة عن رسم تلك المسارات.

لقد شملت المقترحات المختلفة عدة مسارات تركزت في ثلاثة مجموعات هي : ١ - المجموع الشمالي، ٢ - مجمع الجبل، ٣ - المجموع الجنوبي وبعد ان يزودنا

يتصدى هذا الكتاب لفضح الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الخطرة التي سوف تترتب عن قيام الكيان الصهيوني بتنفيذ مشروعه الخاص بقناة البحرين التي ستربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت. ويضم الكتاب مقدمة وخمسة فصول، وقد صدر عن جمعية الدراسات العربية في القدس عام ١٩٨٢ في ١٥٦ صفحات وهو بقلم المهندس الزراعي عبد الرحمن ابو عرفة.

يتناول الفصل الاول من الكتاب الخلفيات التاريخية التي ادت الى ظهور فكرة المشروع الحالي، كما يأتي المؤلف على ذكر الشخصيات التي ساهمت في ابراز فكرة المشروع الى حيز الوجود بدءا من الكولونيل آلن والجنرال غور دون وانتهاء بنوفيل ثمان الذي اوكلت اليه رئاسة لجنة التخطيط والتوجيه، التي اوصت بدورها باعتماد المجمع الجنوبي كمسار للقناة. كما يتضمن هذا الفصل استعراضا مريعا لجملة المشاريع التي اهتمت بدراسة امكانية توليد الطاقة من خلال استغلال قوة اندفاع مياه نهر الاردن، بما في ذلك المشروع الاردني الخاص بانشاء قناة للطاقة بطول ١٩٠٠ كلم تمتد في جزء منها على شكل نفق يبدأ من خليج العقبة ويتجه شمالا نحو البحر الميت.

يتعرض الفصل الثاني من الكتاب الى اظهار خواص البحر الميت، كما يبحث في العوامل التي تؤثر على مستوى سطح المياه ومدى تركيز الاملاح الذائبة فيه واهميتها الاقتصادية. وفي هذا الاطار يبين المؤلف انه حتى بداية الستينات كان ما يقارب من ١٦٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن العذبة والمياه الواردة من مصادر اخرى تصب سنويا في البحر الميت، ويفضل ذلك حافظ البحر الميت على مستوى ارتفاع قدرة ٣٩٢ م تحت سطح البحر، كما بقيت مساحته تتراوح حول ١٠٠٠ كلم^٢. وبعد ان نفذت مشاريع المياه العذبة الواسعة انخفضت الطاقة التزويدية لنهر الاردن الى ٢٠٠ مليون متر مكعب قبل ان تصب في البحر الميت. ونتيجة لهذه المشاريع هبط مستوى المياه في البحر

مخطط لسحب المياه الجوفية في شمالي سيناء عند منطقة رفح.

امام تفاقم الازمة المائية في "اسرائيل" واستنزاف كافة الامكانيات التقنية المتاحة والمعمولة التكاليف فما هي الخيارات المتوفرة لسد العجز في المياه القابلة للاستخدام والمتوفرة محليا. يقدر الخبراء والمختصون بمسائل المياه بان "اسرائيل" لن تتمكن من الاستمرار دون ضمان مصادر مياه دائمة جديدة وكميات وفيرة لسد حاجاتها المائية. لقد بدأ فعلا الخبراء "الاسرائيليون" في التفكير في مسألة تأمين المياه من مصادر خارجية بالرغم من المخاطر المستقبلية في الاعتماد على تلك المصادر لمساه حيوية لبقاء "دولتهم". وقد اقام ممثلوا الكيان الصهيوني اتصالات مع تركيا ومصر ودول البلقان لتأمين الارتفاع المستمر للاحتياجات "الاسرائيلية" من المياه، لكن المشكلة الامة في تأمين وسائل نقل للمياه بتكلفة اقتصادية. وقد قام الخبراء الاسرائيليون بدراسة البدائل الفنية المختلفة والتي يمكن حصرها بثلاث بدائل -

اولا - مد خطوط انابيب من مصادر المياه الدائمة في المنطقة الى "اسرائيل" والذي يتطلب مدها عبر اراضي عربية. وهو ما يتمثل في مشروع اوزال الشهير. ثانيا - مد قنوات مائية من نهر النيل عبر سيناء الى "اسرائيل".

ثالثا - نقل المياه بواسطة ناقلات مياه عبر البحر وهذا يتطلب تحمل اعباء بناء منشآت مائية مكلفة اقتصاديا وان هذه المحاولات تهدف الى تأمين متطلبات استيعاب مهاجرين جدد الى الكيان الصهيوني ولخدمة اغراضهم التوسعية. بالرغم من ان تحقيق ذلك يتطلب اقامة علاقات وثيقة مع الدول التي ترتبط بالمشروع، ولن يتم تحقيق ذلك الا باقامة تسوية سياسية لمشاكل الشرق الاوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

ان العقلية الصهيونية والتي ترفض السلام واقامة تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني حتما تعد العدة بالحصول على مصادر جديدة للمياه باحدى الوسيلتين التاليتين : - اما اقامة تسوية مع الدول العربية تتجاوز القضية الفلسطينية عن طريق تجزأة الى مراحل على طريقة كامب ديفيد وتاجيل المسألة الفلسطينية للمراحل القادمة والتي تتمكن بها في فرض امر واقع جديد من المنطقة واما شن حرب جديدة تستطيع من خلالها السيطرة على مصادر مياه عربية جديدة او فرض امر واقع جديد يمكنها من المساومة للحصول على مياه دائمة. ■

في فلسطين الطبيعية اضافة الى ان الكيان الصهيوني يعمل على النمو السريع اكبر كثيرا من الامكانيات المتاحة في الاراضي التي استطاعت السيطرة عليها. وقد ادت هذه السياسات الى مشاكل بيئية خطيرة خصوصا على المصادر الجوفية التي تتعرض الى التدهور المستمر كميًا ونوعيًا نتيجة الافراط في استخدام مخزونها مما ادى الى تسرب مياه البحر وتلوث الاحواض الجوفية للمياه، علما ان ارتفاع نسبة ملوحة المياه يؤدي الى تدني نوعيته وكمياته المتاحة للاستخدام. ان تلك السياسات والتي تهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب المصادر المائية الفلسطينية والعربية. من اجل استقطاب مهاجرين جدد وتعديل التركيب الديمغرافي "لدولتهم"، ستؤدي حتما لمشاكل بيئية خطيرة تهدد المنطقة بأكملها. فقد قدر الخبراء "الاسرائيليون" كمية العجز الهيدرولوجي في المياه الجوفية بحوالي ٢ مليار متر مكعب وهي كمية تعادل معدل استهلاك الكيان الصهيوني السنوي، فتراكم هذا العجز حتما سيصيب المناطق المجاورة مستقبلا.

كما ان الاستغلال الجائر والمفرط لمصادر المياه لم يقتصر على مصادر المياه الجوفية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وانما شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والمياه العربية في المناطق المجاورة في سوريا (هضبة الجولان المحتلة) وفي جنوبي لبنان وصحراء سيناء في مصر. حيث ان "اسرائيل" تستهلك اكثر من ٨٠ ٪ من مصادر المياه في الضفة الغربية المحتلة و٣٣ ٪ من قطاع غزة المحتلين. وتعمل "اسرائيل" على حفر آبار عميقة لاستغلال المخزون الجوفي لتلك المناطق والذي ادى في كثير من الاحيان الى نضوب وجفاف الابار التي تستخدم من قبل المواطنين الفلسطينيين والذين يمنعون حسب الاوامر العسكرية الاسرائيلية من حفر آبار مثيلة. كما ان "اسرائيل" تسيطر على مياه نهر الاردن وتستهلك اكثر من ٣٠ ٪ من مياه النهر مما ادى الى مشاكل بيئية في مجرى النهر في مناطقه الجنوبية اضافة الى انخفاض مستوى البحر الميت.

كما ان "اسرائيل" تعمل على استغلال مياه نهر الليطاني والمياه الجوفية في صحراء سيناء بمصر. فقد صرحت مصادر لبنانية بان "اسرائيل" انشأت نفقا تحت الارض تسحب من خلاله مياه نهر الليطاني ضمن خطة تحويل مياه النهر للكيان الصهيوني. كما ان هناك اعتقادا كبيرا بان "اسرائيل" تعمل على تنفيذ مشروع

المؤلف بتوضيحات مدعمة بالرسوم والاشكال لهذه المسارات، وللمساحات التي يمكن ان تغمر بالمياه في حال تنفيذ المشروع، ينتقل الى استعراض الافكار التي طرحت بخصوص الاستغناء كلياً عن فكرة نقل المياه الى البحر الميت والاستعاضة عن ذلك بإنشاء "بحر ميت" جديد في المنطقة الواقعة الى الشمال من مستعمرة "عين ياهب" في وادي عربة.

اما الفصل الرابع فيتضمن مناقشة اقتصاديات المشروع من حيث التكاليف والتمويل والجدوى الاقتصادية. وفي سياق مناقشة تكاليف وتمويل المشروع ينوه المؤلف بان الكلفة الحقيقية للمشروع هي في دور التخمينات، ومن الممكن جداً ان تتضاعف مع تزايد التضخم النقدي الاسرائيلي، كما يبين انه امام تعثر فرص التمويل الاجنبية الرسمية كان لا بد ان تلجأ "اسرائيل" الى الاتجاه نحو نوعين من رؤوس الاموال الاجنبية: (١) المستثمرين التجاريين الاجانب، (٢) المستثمرين اليهود وجمعيات الجباية اليهودية الخارجية، وازاء التحفظات الاسرائيلية على المصدر الاول لجأت "اسرائيل" الى جمع مبالغ مالية من ممولين يهود بواسطة منظمة السندات الاسرائيلية (البوندر). وبالفعل فقد تمكنت هذه المنظمة حتى منتصف آذار/ مارس ١٩٨١ من جمع ٢٥٠ مليون دولار عن طريق بيع مستنداتها. كما تعهد صندوق الجباية اليهودية بجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً لتمويل المشروع.

بعد ذلك ينتقل المؤلف الى مناقشة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويبرز ما اعترفت به لجنة التخطيط من ان المشروع في احسن احواله لن يغطي تكاليفه قبل ثلاثين عاماً من بداية الانتاج. كما ينوه بان المدافعين عن المشروع يرددون: ان المهم ليس في كمية الطاقة المنتجة بل في ما ميتها التي تكمن اهميتها في: ١- انها توفر كميات كبيرة من الوقود تصل الى ٣٠٠ ألف طن من النفط السائل قيمتها ٩٠ مليون دولار، ٢- تعتمد في طاقتها التشغيلية على المياه وفي ذلك تنوع لمصادر الطاقة وتقليل الاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر الخارجية للطاقة، ٣- تشمل تنوعاً للمكان، بوجودها في منطقة جغرافية بعيدة نسبياً عن مواقع محطات الطاقة الاخرى، ٤- انها تتمتع بقابلية التشغيل حسب الحاجة، فمن المعروف ان المحطات الحرارية العادية التي تعمل بالوقود العادي لا يمكن وقف تشغيلها ويترتب عليها العمل لمدة ٢٤ ساعة متواصلة وبذلك تستهلك كميات كبيرة من الوقود حتى في ساعات انخفاض استهلاك الكهرباء.

وفي هذا الفصل، يفرد المؤلف حيزاً كبيراً لرسم صورة متكاملة عن الجهود الاسرائيلية التي تهدف الى تنوع واستغلال بدائل الطاقة، كالبحر الهجري، والمياه، والطاقة الشمسية، والطاقة النووية، حتى استعمال الرياح، بحيث يتم الاستغناء كلياً في نهاية هذا القرن عن المحطات الكهربائية التي تعمل بالنفط.

وفي سياق حديث المؤلف عن الطاقة الكهربائية الناتجة عن مشروع القناة واهميتها، يشير الى ان المخططات التي وضعت تتوقع بان تقوم محطة القوة الكهربائية في "عين بقيق" على شاطئ البحر الميت، بانتاج ٦٠٠ ميغاواط من الكهرباء خلال العشرين سنة الاولى من بداية تشغيل القناة، و ٤٥٠ ميغاواط اخرى سنوياً خلال العقود الثلاثة التالية، وفي حالة تشغيل هذه القناة فان قيمة الانتاج المتوقع منها سيكون بحدود ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، كما يتوقع ان توفر هذه المحطة على مدى خمسين عام من تشغيلها ١,٣ مليار دولار سنوياً. وبذلك تكون الفائدة الاقتصادية خلال هذه الفترة توفير ٥٠٠ مليون دولار امريكي بعد تغطية الاستثمار عدا عن الفوائد الجانبية. كما سيتم انتاج طاقة كهربائية اضافية من القناة المفتوحة بطول ٢٢ كلم حيث يمكن ان تستخدم مياهها لمشاريع حكومية اخرى، تستهدف تحويل اشعة الشمس الى طاقة تقدر بـ ١٥٠٠ ميغاواط. كذلك سيتم بناء بركة صناعية في "عين بقيق" لاستغلال الطاقة الشمسية من اجل انتاج ٣ - ٥ ميغاواط من الكهرباء، وسيكون بإمكان المحطة النووية المزعم انشاؤها في النقب انتاج نحو ٩٠٠ ميغاواط اخرى من الكهرباء.

وبخصوص الفوائد الجانبية لمشروع القناة ينوه المؤلف بان مشروع قناة البحرين يندرج في صلب المفهوم الصهيوني من حيث انه يشكل قفزة كبيرة نحو تسوية النقب لاجراء فاصل بشري حقيقي ومتواصل يفصل الضفة الغربية من الشرق عن قطاع غزة وشمال سيناء من الغرب. كما يكشف المؤلف عن ان العملية المحورية في هذا المجال، تكمن في قسم من المشروع المنفذ على شكل قناة حقيقية مفتوحة تمتد من حدود قطاع غزة بعرض ٢٥ م على امتداد ١٨ كلم نحو الجنوب الغربي في عمق النقب، حيث ستنشأ على ضفاف هذه القناة مواقع سياحية تشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وبرك السباحة والرحلات النهرية. كما سيكون بالإمكان انشاء تفرعات للقناة على امتدادها تصب في مواقع معينة تشكل بركا اصطناعية

تستغل في تربية الاسماك، بحيث يمكن اقامة مجموعة من المستعمرات التي تعتنش على صناعة الاسماك. اما في المنطقة التالية من المشروع والمنفذة على شكل نفق، فسيتم ضخ مياه القناة عبر انابيب فرعية الى منشآت اضافية بقصد تحلية هذه المياه واستغلالها لري الاراضي بشكل يتيح اقامة ما بنوف على ١٠٠ مستعمرة زراعية في تلك المنطقة، تندرج ضمن مشروع يعرف "بالمشروع الجنوبي"، الذي كان قد تقدم به رسمياً رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. وازافة الى ذلك كله سيتم استغلال المياه لتبريد المفاعلات النووية في ديمونة.

وفي الفصل الخامس يناقش المؤلف الابعاد السياسية والقانونية للمشروع، ويستهل تلك المناقشة بوصف تنفيذ المشروع الاسرائيلي لشق قناة البحار بأنه مغامرة سياسية على درجة عالية من الخطورة، تستهدف الحصول على امتيازات استراتيجية بالغة التأثير على قضية النزاع العربي - الصهيوني. بعد ان يعدد تلك الامتيازات ينتقل الى توضيح المركز القانوني للبحار المغلقة الذي لا يحيز للدولة لها شواطئ على البحر المغلق ان تقوم باعمال تضر بالدول الشاطئية الاخرى. ويشير الى ان رفع مستوى سطح البحر الميت فوق مستويات معينة من شأنه ان يغير الوضع الطبوغرافي للمنطقة الحدودية. ومن الطبيعي ان يكمن في تغيير الوضع الطبوغرافي عوامل استراتيجية بعيدة المدى. منها ضرورة تغيير الخطط والوسائل العسكرية المحتملة في المستقبل، ويخلص المؤلف الى القول ان الاردن قد أعرب عن معارضته لهذا المشروع باعتباره يتعارض مع القوانين الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة والقوانين الخاصة بالبحار المغلقة.

بعدها ينتقل المؤلف الى بيان الاضرار المادية والسياسية التي ستلحق بالشعب الفلسطيني نتيجة لتنفيذ مشروع القناة الاسرائيلية، حيث سيؤدي ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت الى خسارة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في الاغوار بالضفة الغربية، كما سيتكرس احتلال "اسرائيل" لقطاع غزة. وفي هذا الصدد يبين المؤلف ان فكرة مرور القناة في اراضي غزة ليست بعيدة عن طبيعة الافكار الصهيونية القائمة على سياسة الامر الواقع.

وفي مجال تعرض الكاتب لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من المشروع، يبرز ان المنظمة التي اكتسبت شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال

مقررات القمة العربية وقرارات الامم المتحدة ومن الاعتراف الدولي الشامل، تعتبر صاحبة الحق القانوني لكل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية ارضاً وسكاناً. كما يبرز المؤلف الاهمية الخاصة للموقف المصري نظراً الى المسؤولية القانونية التي تحملتها مصر في ادارة قطاع غزة طوال عقد من الزمن. وينوه بشكل خاص بموقف الاحزاب المصرية المعارضة التي كانت اكثر ادراكاً لمخاطر المشروع.

وفي سياق مناقشة المؤلف لردود الفعل الدولية ومخاطر المشروع على السلام العالمي، يذكر بان المشروع الاسرائيلي هو خرق فاضح لقرارات الامم المتحدة وللمواثيق الدولية.

اما بخصوص التصدي لمشروع القناة فالمؤلف ينوه ببعض المواقف العربية الايجابية التي برزت من خلال عملية التصدي للمشروع الاسرائيلي، الا انه يستطرد قائلاً انها مازالت قاصرة عن تجاوز المستوى الاعلامي، ولم تستطع - عملياً - ان تكون على مستوى التحدي الفعلي المطروح.

صحيح "ان هذه الدراسة التي يضمها هذا الكتاب ليست سوى محاولة سريعة لاطلاعة عامة على مشروع قناة البحرين" وهو ما نوهت به جمعية الدراسات العربية في كلمتها التي تصدرت الصفحات الاولى لهذا الكتاب، الا ان المؤلف بذل، بلا شك، مجهوداً جاداً باعداد هذا الكتاب الذي تبرز اهميته اذا ادركنا مدى تعذر صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بهذا المشروع سواء لقلتها في الوطن العربي او لغيب المراجع.

وربما كان المفيد ان نشير الى ملاحظات اخرى: ١ - لقد كان من الطبيعي ان يكون الفصل الاول الذي يبحث في فكرة المشروع مقتضباً، ربما لان المؤلف اراد ان يعرف القاري - في عجلة - بتاريخ المشروع قبل ان ينتقل الى مناقشة بقية الجوانب المتعلقة به، لكننا نرى انه اقتضب اكثر من اللزوم في مناقشة الجدوى الاقتصادية للمشروع التي كان من المتوقع ان تكون اكثر تفصيلاً.

٢ - بمراجعة المصادر العربية للكتاب يلاحظ غياب جوهرى للمقالات والدراسات التي نشرت في الصحف العربية خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ والمتعلقة بقناة البحرين، والتي كان بالإمكان، لو استخدمت، ان تزيد من غنى المناقشات التي طرحت في هذه الدراسة.

وبعد، فهذا كتاب علمي جيد، واضح الاسلوب، مبني الفكرة التي دعمت بالرسوم والاشكال وهو يستحق الاهتمام والتقدير. ■

٣٣٨ والأرض مقابل السلام التي طرحها الرئيس بوش من جهة أخرى. ولقد جاء التوجه نحو تسمية المؤتمر "بالاقليمي" انطلاقاً من امكانية مشاركة دول المنطقة كلها وليس دول الطوق فقط. وكان جدول اعمال المؤتمر يتعلق بمبحث قضايا منها موضوع التسليح والمياه والاقتصاد بحيث يجيب على التحديات الاربعة بشكل شامل. وبهذا تكون الأولوية لمسار العلاقات الاسرائيلية العربية لتكون مدخلا لحل المشكلة الفلسطينية الاسرائيلية.

كان بيكر في جولاته الاربعة يتصرف بهدف استثمار الفوز في حرب الخليج باسم ما يمكن. ولكن شامير لم يسمح لبيكر فرصة استثمار اي فوز لصالح امريكا يمكن ان يحمل اي اهتزاز في القيمة الاستراتيجية للكيان الصهيوني واطمأنة التوسعية التلمودية في المنطقة. وعلى الرغم من تحركات بيكر ولقاءاته في الدول العربية المتحالفة مع امريكا في العدوان على العراق تحت شعار البحث عن تسوية وعقد مؤتمر للسلام، الا انه كان يتحرك تحرك المنتصر ليس على العراق فحسب وإنما على كل العرب بمن فيهم دول حلف حفر الباطن. وإذا كانت مصر قد غنمت بعض الديون المسقطه عنها. فان سوريا واجهت شروطا امريكية لقبولها في المشاركة لعملية السلام تشابه الشروط المجحفة التي فرضتها امريكا على العراق خاصة المتعلقة بموضوع الأسلحة. لقد شعر السوريون ان الامريكان يتعاملون معهم من منطلق انهم هزموا بفقدانهم لمعقدهم الاستراتيجي، العراق. وان مصلحة "اسرائيل" وامكانية جلبها الى مؤتمر سلام يقتضي تخلي سوريا عن تراسة الأسلحة التي تهدد الكيان الصهيوني.

ومع التعقيدات التي واجهت بيكر نتيجة الموقف الصهيوني المتصلب والرافض لمؤتمر السلام الذي يقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية، فان الموقف السوري يعيد تأكيد بعض الاسس المنطقية والمبدئية التي تشكل اساس لقاء فلسطيني سوري في هذه المرحلة. ولقد جاءت زيارة وفد اللجنة التنفيذية برئاسة الاخ ابو اللطف الى سوريا على ضوء الموقف السوري الذي تقتضي مصالحه الراهنة الوقوف في وجه الخطة الامريكية الصهيونية الرامية الى استثمار الفوز لصالح امريكا والكيان الصهيوني وعلى حساب الامة العربية كلها. لقد اتسمت لقاءات دمشق بالوضوح والصراحة وبضرورة التمسك بالعلاقات الثنائية وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة لكل من فلسطين وسوريا والامة العربية. ان حرمان سوريا من الغنائم التي وعدت بها قبل دخولها الحرب خاصة المتعلقة بانسحاب الكيان الصهيوني من الجولان يمنعه من المشاركة في اي

مؤتمر لا يقوم على اساس الشرعية الدولية التي تفرض على الكيان الصهيوني الانسحاب من كل الاراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والجولان واللثان قامت بضمهما رسميا الى الكيان الصهيوني. ويأتي تشبث سوريا بضرورة مشاركة الامم المتحدة بشكل فاعل في المؤتمر انطلاقاً من ان قرارات الشرعية الدولية يجب ان تكون وتظل الاساس الذي عليه تسير المفاوضات. كما ان استمرار المؤتمر يعني اعطاء الشرعية الدولية المتمثلة بمجلس الامن دور الحكم القادر على فرض قرارات على كل من لا يتصاع لتنفيذها.

وحيث ان امريكا تعتبر ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الخاسر الثاني بعد العراق لهذه الحرب العدوانية، فانها تسعى جاهدة لانزال اقصى العقوبات بالمنظمة وبالشعب الفلسطيني الذي يتمسك بصلاية بيهوت الوطنية التي تعبر عنها م.ت.ف ممثلة شرعي والوحيد. ان مشروع التسوية الذي تسعى امريكا لتطبيقه لصالح الكيان الصهيوني هو في الحقيقة مشروع محاولة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية والقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وتحاول امريكا ان تلعب دورا مخادعا مع الاردن بتصوير اهمية دوره في تحقيق التسوية وهم يقصدون بذلك تصفية م.ت.ف وذلك عبر الدعوة الى الغاء قرار فك الارتباط والى العودة الى مشروع الوفد الاردني الفلسطيني المشترك والغاء كل نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة والمتمثل بالمشروع الفلسطيني للسلام، وباعلان الاستقلال.

لقد جاء اللقاء الفلسطيني السوري ليشكل خطة اعتراضية لمشروع التصفية الذي تخطط له امريكا. كما ان هذا اللقاء من شأنه ان يعيد بل ويفرض حالة من الصحة القومية من لحظات الغفلة التي استخدم فيها العرب ضد انفسهم و لينهشوا لحم ذاتهم. وإذا كان البعض يعتبر ان المنظمة والشعب الفلسطيني بموقفهم المؤيد للعراق قد دفعوا الرئيس صدام حسين الى التعت وتعد وعدم التراجع قبل المعركة. فاننا نقول لهم، انهم بموقفهم المؤيد لعدوان بوش على العراق قد دفعوه الى عدم التراجع والى الاصرار على العدوان ضد العراق. وان موقفنا المبدئي الاخلاقي يظل في اطاره الصحيح الطبيعي الذي لن يغير من النتائج النهائية شيئا خلو انسحاب العراق امام التحالف العدواني بعد تشكيله فانه سيواجه نفس المصير ان لم يكن اسوأ حيث ان المخطط الامريكي العدواني ضد العراق كان معدا له قبل احداث ٢ آب.. ولكن الموقف الذي كان سيحصل لو وقفت الدول العربية الى جانب العراق. وتمسكت بحل المشكله عربيا فانها كانت مستفرض الامة

العربية عملاقا جديدا في هذا العصر.

لقد عاد بوش مباشرة الى التركيز على التحدي الثاني بعد ان وجد ان التحدي الثالث قد يكون نتيجة لما يحمله حل التحدي الثاني من ضغوط. ولقد استبشر البعض خيرا في مبادرة بوش التي اعلنها في ٢٩-٥-١٩٩١ في خطاب في احتفال التخرج في اكااديمية سلاح الطيران حيث قال: (بعد التشاور مع الحكومات داخل المنطقة وغيرها حول كيفية ابقاء ثم عكس حشد الاسلحة غير الضرورية الباعث على عدم الاستقرار فاني اقترح اليوم مبادرة لضبط الاسلحة في الشرق الاوسط وتتضمن توجيهات تتعلق بتزويد تلك الاسلحة وتخص صادرات الاسلحة التقليدية وقيودا على الصادرات التي تساهم في انتاج اسلحة الدمار الشامل. والتجميد القوي ثم الحظر لاحقا على الصواريخ ارض ارض في المنطقة. والحظر على انتاج مواد الاسلحة النووية. ان وقف انتشار الاسلحة التقليدية وغير التقليدية في الشرق الاوسط الذي يتم فيه دعم الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها سوف يتطلب تعاون الكثير من الدول في المنطقة وفي العالم. ولن يكون الامر سهلا، لكن الطريق الى السلم لم يكن سهلا ابدا).

وجاء وصول وزير الدفاع الامريكي ديك تشيني الى الكيان الصهيوني بعد ساعات من اعلان الرئيس بوش عن مبادرته. وكان رد الفعل الصهيوني المبدئي يشير الى الاستعداد لبحث الحد من الاسلحة التقليدية الا انه تجنب مسألة الاسلحة النووية وكان اول تصريح لتشيني هو ان الولايات المتحدة مستزود "اسرائيل" بعشر طائرات مطاردة اف ١٥ ايجل قيمتها الاجمالية ٦٥٠ مليون دولار ستقوم امريكا بدفع ثمن هذه الطائرات.

كما اعلن تشيني عن اتفاقه مع وزير العدوان الصهيوني اريتر على مواصلة تطوير مشروع صاروخ السهم المضاد للصواريخ والذي يدخل في اطار برنامج حرب النجوم. وستقوم الولايات المتحدة بتغطية ٧٢٪ من تكاليف المشروع البالغ ٣٠٠ مليون دولار.

لقد بدأت مواجهة هذا التحدي بتوزيع غنائم جديدة للكيان الصهيوني الذي يمتلك من التفوق في سلاح الطيران ما يجعله الاقوى في المنطقة. وردا على حملة الاستغراب بالاعلان عن تزويد الكيان الصهيوني مباشرة بعد اعلان مبادرة الرئيس بوش لضبط الاسلحة. قال المتحدث باسم البيت الابيض مارتن فتنزووتر "ان بوش اعلن امس اجراءات للحد من التسليح تهدف الى تأمين الاستقرار في الشرق الاوسط.. ونحن نرى ان الاسلحة التي

تحدث عنها تشيني يتفق مع رغبتنا في تحقيق الاستقرار في المنطقة".

هكذا وببساطة تقوم امريكا بدورها الجديد في قيادة العالم بطريقة لاهوتية، تعز من تشاء وتذل من تشاء ويتباهى رئيسها امام خريجي اكااديمية سلاح الطيران بقوله "ستجدون ايها الخريجون انه ليست هناك قوة مقاتلة تواجهونها تتمتع بالمهارات التي لديكم. وبالتكنولوجيا او قوات الاسناد التي بحوزتكم. وستجدون انه ليس هناك من يتحدانا في قيادة العالم".

نحن لسنا في موقع يتحدى امريكا في قيادة العالم. ولكننا في موقع رفض ان تخطط لنا امريكا قدرنا. ونذكر جيدا ان المزيد من العظيمة الامريكية يعني المزيد من ارتكاب الاخطاء والجرائم بحق الانسانية ويعني مقدمات السقوط الكبير.

ان مصدر قوة قضيتنا باعتمادها على الشرعية الدولية التي اعتمدتها امريكا نفسها في حرب الخليج. وان رفض مبدأ تجزئة الشرعية الدولية يلاقي قبولا وتمسكا من قبل قوى كثيرة في العالم. وان القوة الدولية يمكن ان تتلاعب بها امريكا بحكم سيطرتها باساليب الترغيب والترهيب على مجلس الامن وقراراته. ومن هنا فان تدعيم هذه الشرعية الدولية بالشرعية العربية المتصويرة عليها في قرارات القمة العربية (خاصة قمة الرباط) انما يتطلب اول ما يتطلب المزيد من حالة التلاحم الانبي ولو على اساس المصالح المشتركة لدول الامة العربية وخاصة دول الطوق. ويأتي الموقف السوري والموقف الاردني والموقف المصري والموقف اللبناني في جوهر التماسك الضروري لانقاذ الشرعية الدولية المتعلقة بمنطقتنا من محاولة الكيان الصهيوني شطب الامم المتحدة من خارطة العالم. ويبقى بالنسبة لنا كفتحيين ضرورة التمسك بالشرعية الفلسطينية التي اقراها المجلس الوطني وعدم السماح بالتراجع عنها لانها تشكل المدخل الاساسي لحماية الشرعية القومية والشرعية الدولية.

ان التلاحم الفلسطيني الراهن والالتفاف حول م.ت.ف والدولة الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني هو مقدمة للنتائج التي يمكن ان تسفر عنها اية عملية تسوية في الشرق الاوسط. فاسوار الشرعيات الثلاث لا تحمي فقط م.ت.ف من التصفية ولكنها تفرض وجودها على الساحة الدولية في اي تسوية عادلة شاملة لتكون النتيجة الطبيعية لذلك الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر



كلمات سريعة

(١)

في مكتب الضيق مساحة، والكبير معنى ورحابة، جاءت فكرة، كيف يضيق الى الغرفة الضيقة معاني كفاحية بدون لغة الكلام، وتضيق بمعاني الوفاء الكبير، فجاء بصور الشهداء ووضعها اولاً تحت زجاج طاوكت، وتغطت المساحة تماماً، في الوقت الذي حمل له الكثيرون، صوراً لشهداء آخرين... افرد لهم صدر وجنبت المكان الضيق، حتى أصبح المكتب كله، كأنه معرضاً لأولئك الرجال الذين ضحوا بحياتهم من أجلنا.

وكان يقول لنا.

يمكننا بعمل صغير، ان نبهر معنى الوفاء والمحبة، وان نؤكد على دروس نريدها، دون بلاغة الخطاب.

وأيضاً كأنه يقول:

لشهداء صدر وقلب المكان، فهم خصب الذاكرة، وهم بهاء فعلنا الذي كان. وحقيقتنا التي تكون.

(٢)

ذكرت الشرطة الصهيونية ان مهاجراً موفياتياً (٥٤ عاماً)، في حالة بطالة طعن زوجته حتى الموت يوم الاثنين ١٣ أيار ١٩٩١، في تل أبيب، ثم قفز من نافذة مبنى من طابقين، وازاحته الشرطة ان الرجل لازال على قيد الحياة، وتصيف اذاعتهم: "ان جيران الزوجين قالوا انهما كانا يعانيان من مشكلات التأقلم مع الحياة في "اسرائيل" ولم يستطيعا الحصول على وظائف ولم يتلقيا رعاية نفسية كافية، وقال الجيران ان الرجل اراد العودة الى منزله في طشقند ولكن زوجته رفضت!!".

وتلك هي الحكاية، ارادوا له ان يستبدل طشقند بحيفا، وان يتحول من سيد الى باحث عن عمل ولو عملاً اسود دون ان يلقاه.

فمن قال ان لا فارق بين طشقند وام الفحم.

من قال ان الهواء هو الهواء... والوطن هو الوطن او النساء هو النساء؟ أي حلم اسود توقظه الصهيونية وترنن به رقاب هؤلاء المستوطنين؟

يعرفون ان الجنة الموعودة وهم... ولكنهم يأتون... ليمتصوا هواء رشتي، ويسرقون تراب بلادي؟

لا... لن تكون القدس مثل طشقند

ولا الارض هي الارض... هنا... لا ثلج ولا فودكا ولا الحلم الموعود...

هنا.. الارض فلسطين

هنا.. الزمان فلسطين

هنا اليد السمراء، تفلح الارض وتتعب في الصباح،

وفي المساء يعيش الوطن موالاً... وخطوة فداء...

هنا الفرق مدى بين يافا وطشقند؟

(٣)

حكايات، وتندر، فالرحلة الشاقة تعلمك جبراً، ان

تعرف كيف تضحك على بعض فصولها، وربما على

فصولها الاشق وكيف كان تصرفك اتجاهها. رغم انه من

المعروف باننا لسنا شعباً ضحكاً بمعنى "نكتجي".

ولكن التجربة الطويلة المريرة والشاقة، تعلمنا، كيف

نضحك وكيف ننحت النكتة من صعوبة المشوار والطريف

معا. فتعلم يا صديقي كيف، تضحك على مشوارك

الصعب ومنه. وانت تغذ الخطى الى الوطن - القضية.

(٤)

(المرحلة)

يتوالى الزمان وتظل القضية باس طفل من بلادي،

يواصل الرحيل الى الوطن، ويواصل رسم صورة النصر

الكبير، وتسر الأيام، وحزيران الوجد حولت الأمة الى نصر

عبر في تشرين ١٩٧٣، ومن قبل ارتفعت هامة الجند

وهم يواصلون الاشتباك في حرب الاستنزاف، وتتوالى

الحرب مدرجة القول بان حرب تشرين آخر الحروب، الى

شظي متطاير من بندقية مقاتل فارس، في حرب اذار سنة

١٩٧٨، او في صدى قذيفة اريبي جي، اطلقها واحد من

اشبال الرشيدية وهو يلاحق دبابات الغزاة في اوائل الشهر

السادس من حرب ١٩٨٢. يتوالى الزمان، ولا زال صراع

الأمة يتواصل، بأشكال وأشكال.

وتظل فلسطين قلب القضايا، وقلب الصراع، ويظل

لابن بلادي المدى الرحب لحمل القضية والسير بها خطى

للأمم.

هو الطريق من الوطن الى الوطن

ومن الحرية الى الحرية

وتظل صرخة القدائي، عنوان مرحلة لا تزال حاضرة

بيننا.

(٥)

(كلمات سريعة)

قالت الاغنية: اغمس ذراعك في دمي، واكتب وصايا

من دمي، وتقول نظرية الرماية: من العين الى الشعيرة الى

اسفل منتصف الهدف.

وتقول الاغنية: والي ما يبطعن مصكي... راح اذهب

في المية.

وتقول المرحلة: لا صعوبة تبقى، اذا تقدمت كل

السواعد نحو فعل الجهاد والتضال. ■